

شرح الرسالة القياسية لموسى البطوناني، تأليف دودا أشتري
محمد دودا بن مصطفى - ١١٤٦ هـ . كتب سنة ١٢٥٨ م

٢٥ ص ٢١ س ١٩ × ١٣ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (١ - ٢٥) ، خطها تعليل
وسط .
المنطق

١٦٠٨
٢ الرسالة الولدية ، تأليف ساجقليزاده ، محمد بن أبي
بكر - ١١٥٠ هـ . كتبت سنة ١٢٥٨ هـ .

٧ ق ٢١ س ١٩ × ١٣ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٢٦ - ٢٣) ، خطها
تعليل وسط ، طبع سنة ١٣٢٩ هـ .

الأهرية ٤٦٤:٣ مجمل المطبوعات ١:١٠
١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ .

١٢٨٠
٤

١٦٠٨
٤ حاشية على الرسالة الولدية ، كلاهما لساجقليزاده ، محمد بن
أبي بكر - ١١٥٠ هـ . كتبت سنة ١٢٥٨ هـ .

ورقتان مختلفتا المسطرة ١٩ × ١٣ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٢٣ - ٢٤) ، خطها تعليل
وسط .

بروكلمان/ذيل ٤٩٨:٢ الظاهرية (الفلسفة

والمنطق) : ٢١٤

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ
ج - حاشية ساجقليزاده على الرسالة الولدية .

١٢٨٠
٤

7A-1

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

الرقم:	٦٨٠١	في	١٣٨١
العنوان:	مجموع أصول الرسائل القياسية		
المؤلف:	للطاهر طاهري محمد بن مصطفى - ١١٦١		
تاريخ النسخ:	١٤٥٨ هـ		
اسم الناسخ:	-----		
عدد الأوراق:	٢٤ - ٢٥		
ملاحظات:	-----		

بسم الله الرحمن الرحيم
 نخبرك بالحق وفضلنا بالمنطق الفصيح وانطقنا على الصواب
 بالفكر الصحيح ونشكرك يا من ستر لنا كل غامض غير وستر
 لنا كل ما غير يسير بالاقينة العقلية والبراهين القطعية
 ونضلي على نيتك الذي صدق باقوى الدلائل وعلى الله المصدقين
 المختلفين بأمرى الحاصل **وبعد** فيقول العبد الفقير الى ربه النقي
 محمد بن مصطفى الطاووسكارى غفر الله له ولوالديه بحرمة حبيب المهدى
 لما كانت الرسالة القياسية لمولانا الفاضل المحقق الجليل الموفق موسى
 الكليم اليربلاوى الكامل العامل الربانى الشهير المستغنى عن البيان
 جعل الله منواه من رياض الجنان رسالة مشتملة على فوائد كثيرة
 ولطائف الاقبية بل على دقايقها العسيرة على من لم يصل الى طرق
 استخراجها الحفية ومع ذلك سألنى بعض الطلبة ان افيد لهم ما فيها
 من الدقيقة وليس لها شرح يدل على مضمونها المكنونة كتبت لها شرحا
 مشتملا على البيان الموفور مع قلة البضاعة وكثرة الفتور وتلاطم الحن
 والهموم وتغالب الاضغان والغموم ليكشف دقايقها المستورة ويتمم
 فوائد اللطيفة وارجو ان الله تعالى ان يلهم سواد الطريق وان يجعله
 مقبولا عند المستعدين بالتوفيق ومنهم ان يقتدروا منى فيما هو
 بالاعتذار حقيق والله المعين والرفيق ومنه الاتمام وكشف الدقيق
 قال رحمه الله عليه بسم الله الرحمن الرحيم الجملة مفيدة لاطهاد
الكملية الذى كان المحر عبارة عنه فى الحقيقة فلا يرد ان السوالة غير مشتملة

الجملة مفيدة لاطهاد
الكملية الذى كان المحر عبارة عنه فى الحقيقة فلا يرد ان السوالة غير مشتملة

الجملة مفيدة لاطهاد
الكملية الذى كان المحر عبارة عنه فى الحقيقة فلا يرد ان السوالة غير مشتملة

بسم الله الرحمن الرحيم
 يجب على المعلن ان يجب عنه والمحققون من العلل هذا الفن قالوا
 انه اى الفصيح غير سميع لا يجب على المعلن ان يجب عنه لا يستلزم
 الخط في البحث لان المعلن مادام معلن يكون التعليل من جهة يعلم حقيقة
 دليله او بطلانه وليس لبس هل هناك الاطالة ذلك الى الابد
 فاذ خصبة فقد فات عرضه في دليله ولان المعلن اذا جاوز ذلك
 في جانب السائل فالمعلن ايضا قد خصبه في دليله وكذا السائل
 يخصصه في خصبة فلم يعد لها مكانا فيه دخلها على طريق التوجيه
 كذا افاده بعض الافاضل ومن قال وهو المولانا المذكور انه الى الفصيح
 سميع اى مقبول بموجب يجب على المعلن ان يجب عنه يقول ذلك لانه قال
 ان لسائل الفاضل فاضب المعلن ان يقول اردت المنع المي زى
 في الاول والحقيق في الثاني مع السند الماوى او الاخص بطقفا
 بما ذكرته في صورة الابطال اى الحكم بالبطال فهو ناظر الى المنع الاستدلال
 على ذلك فهو ناظر الى السند حيث اورد دفعه في صورة الابطال فنده
 في صورة الدليل اشارة الى قوتها فيحق السائل الفاضل الفصيح
 المذكور بعد هذا التويل الجواب من طرف المعلن وهو انبات
 فاضله باحد الطرق المذكورة فيما سبق في اى من اصلي كل واحد من اول
 المذكور البتة اى قطعاً لانه لا يكون خاصيا وكذا كلامه لا يكون فاضلا
 فيحق الجواب البتة ولما اراد ان يؤيد هذا القول بما قاله صدر الشريعة
 قال قال صدر الشريعة في التوضيح شرح التبيين اى يلى لمن حكم
 بفناء مقدرة معينة غير مدللة اى حكم بعدم ثبوتها عنده ان يورد

ذلك الحاكم اعترافه على تلك المقدمة على سبيل المنع لان الاعتراض
على مقدمة معينة غير مدللة لا يكون الا بطريق المنع كما يشعر به سياق
كلامه لا على سبيل الابطال اي على طريق دعوى البطلان او الاستدلال
عليه ثانيا قال في الحاشية يعني ينبغي ان يحكي علمه بفد مقدمته معينة
غير مدللة ويطلب عليها دليلا وكذا من حكم بفد دعوى غير مدللة انتهى
لعل اشارة الى دفع المناقاة بحسب الظاهر بين قوله لمن حكم بفد
مقدمة وبين قوله ان يورد اعترافه على سبيل المنع بان المراد من الحكم
بالفد العلم به لا الحكم به على وجه الدفع والمقابلة بطريق الابطال
حتى يلزم المناقاة بينهما وقد اشرنا الى دفع هذا المناقاة بوجه آخر
قد ذكره في المصنف وهو المصلح انه اي اعترافه هذا غصب
وهو غير صحيح عند المحققين في حق السائل بالنصب عطف على قوله
يقول فهو من قبيل جاتا تينا فتحدثنا او بالرفع فحينئذ يكون الفاء في حق
فاعرف الى العناية اي الارادة والمخفى في حق السائل الى ان يقول
اردت المنع مع السند بما ذكرته في صورة الابطال والاستدلال
كذا نقل عنه وانما ذكره في صورة الابطال والاستدلال اشارة الى
قوة ورود المنع انتهى كلام صدر الشريعة نقل عن التوضيح ولما كان
كل واحد من الغصب والمعارضة ابطلا لدعوى او المقدمة بدليل
فوقع الاشتباه بينه وبين النقص في حيث كونهما ابطلا لاراد ان يشبه
على الفرق بينه وبين كل واحد منهما فقال فصل الغصب في دعواه
اي في عرف النظر استدلال السائل اي اقامته دليلا على بطلان ما
كلمة فاعبارة عن شئ يعي المدعي والمقدمة والدليل فالاستدلال على هذا

هذا يعي المعارضة والنقض ايضا وقوله صحيح فنع اي منع ذلك الشئ
منها حقيقيا بخبر في المعارضة والنقض لانه في تخص بالمدعي الغير المدل
والمقدمة الغير المدل وهما لا يجريان فيهما فظن منه ان من جعل كلمة
فاعبارة عن المدعي الغير المدل الذي لم يكن بدريها جليا وعن المقدمة
الغير المدللة كذا لك فقد سهرى سهرابينا قال في الحاشية فابطال
المدعي الغير المدل وابطال المقدمة الغير المدللة غصبان لان المدعي
الغير المدل والمقدمة الغير المدللة كذا لك يصح ضمها ونعها من
وظائف السائل لكن منع المدعي الغير المدللة ان كان بلفظ المنع
او بما يشق منه يكون مجازا عن مطلق طلب الدليل وان كان بلفظ
آخر كان يقول لانم فلا يجازي كما سياتي انتهى فظهر منه ان المعارضة
ليست بغصب لانه اي المعارضة وتذكير الغيبة باعتبار الخبرة او باعتبار
المخفى ابطال الدعوى التي لم تكن بدريه ولا ملة عند الخصم وعلف
انهم اختلفوا في ان المعارضة منع المدلول او منع الدليل فذهب بعضهم
الى ان في والمصنف اختار المذهب الاول هنا في مقابلته الثانية لكنه
سجى فيه في آخر الرسالة ما يؤيد المذهب الثاني وسقف عليه
ان شاء الله بدليل بما استدلال المصلح اي على ذلك الدعوى والتذكير
باعتبار المدعي او المدلول وليس منع الدعوى بعد الاستدلال عليه المذكور
منها حقيقيا صحيحا اي صحيحا سموعا عند النظر ان قلت فحق هذا
يلزم ان يكون المعارضة التقديرية غصبا لانها ابطال الدعوى او
المقدمة قبل اقامة الدليل عليها قلت لما قد راعى المعارض دليل المصلح
على الدعوى او المقدمة فكان المصلح اقام الدليل عليها فلا يصح ضمها



كما لا يصح بعد اقامة الدليل عليها بالفعل فلا يصدق على المعارضة التقديرية
انها استدلال السائل على بطلان ما صح منه لا يقال فعلا هذا يمكن ارجاع الغصب
الى المعارضة التقديرية بان يقول الغاصب اردت كونه دليل المحلل مقصدا
لانا نقول المعارضة التقديرية لا تصح عالم يقدر المعارض دليل المحلل بالفعل
بان يقول وان فرضنا ان عندك دليل يدل على عاكس ليكن عندك دليل
يدل على خلافه واما ارادة كون دليل المحلل مقصدا فلا تخفى فبما وكذا ان قيل
المعارضة النقص الاجمالي ليس بغصب في عرفهم لانه اي النقص بطل الدليل
الذي اقيم على المدعى بدليل دال على بطلان ذلك الدليل ولا يصح منع الدليل
الذي اقيم على بطلانه دليل آخر وهذه جملة محالمة تقيده لما اضاف اليه
محمول الصغرى وكبرى هذا القياس مطوية وهو كل ما هو ابطال الدليل بدليل
ولا يصح منع الدليل فهو ليس بغصب ينتج ان النقص ليس بغصب لان المنع
مطلقا هذا اثبات للتقيد اعني قوله ولا يصح منه انما يصح اي لا يصح وقوعه
على شئ الا على ما ابي عايشي من المدعى او الدليل او المقدمة فلفظ ما
شامل للنسبة وقوله يمكن الاستدلال عليه اي على ذلك الشئ يخرج الدليل
اذ الدليل لا يمكن الاستدلال عليه فظهر منه ان الدليل داخل تحت مفهوم ما
وانما يخرج عن قوله يمكن الاستدلال عليه فاجابه عن مفهوم ما بملاحظة
نفس الامر خروج عن الجادة ونسب عليه قوله والدليل مطلقا لا يمكن الاستدلال
عليه اي على الدليل يعني ان الدليل لا يمكن ان يستدل عليه من حيث هو
دليل وما لا يمكن ان يستدل عليه فلا يقع منه ينتج ان الدليل لا يصح منه
وهو معنى قوله ولا يصح منع الدليل وقوله السابق لان المنع الى آخره بيان انه
الكبرى المطوية فلو قدم المص قوله والدليل الى آخره مع تصديره بـ ان على قوله

قوله لان المنع الى آخره كان الاولى فانهم لانه اي الدليل هذا دليل للصغرى المنكوبة
ركب من مقدمتين احدهما تسمى الصغرى والاخرى كبرى في القياس لا يقال
وتسمى الاولى المقدمة الشرطية والثانية المقدمة الواضحة او الرافعة في
القياس الاستثنائي هذه الدليل وكبراه مطوية وهي كل مركب من مقدمتين
فلا يمكن ان يستدل عليه وانما قال من مقدمتين ولم يقل من مقدمات كما
قالوا في تعريف القياس من قضايا بمعنى ما فوق الواحد اشارة الى ان
التحقيق ان الدليل في الحقيقة لا يتركب الا من قضيتين كما صرح بالفتح
في خواص شرح الرسالة العنصرية والدليل المطلوب على ذلك
الدليل المركب من مقدمتين لا ينتج اي الدليل المطلوب الا مقدمات او
عملية او شرطية موجبة او سالبة وهذا اثبات الكبرى المطوية تقريره
ان كل مركب من مقدمتين لا يمكن ان يطلب عليه دليل لان الدليل
شئ لا ينتج الا مقدمات واحدة وما لا ينتج الا مقدمات واحدة فلا يمكن ان يطلب
دليلا على المركب من مقدمتين ينتج ان الدليل لا يمكن ان يطلب على المركب
فمنها فلو عكس هذا لحصل عين الكبرى وهو ان كل مركب لا يمكن ان
يستدل عليه اي ان يطلب عليه دليل ويجوز وجه آخر في تقرير
الاقبية المذكورة تركها رومالا خلاصا وهذا بحث قال في الشبهة
وسياتي بيان هذا البحث في مقالة النقص انتهى وخلص منه
المنع مع الاستدلال الكبرى المطوية وهي قولنا كل مركب من مقدمتين فلا
يمكن ان يستدل عليه بان يقال لانهم عديم امکان الاستدلال عليه لان
ان يستدل على كل واحد واحد من مقدماته ثم يستدل بشئ كل واحد
فمنها على ثبوت الجميع فيعتبر الدليل شئ واحد في يمكن ان يستدل عليه
وستعرف معنى المعارضة باقسامها في المقالة الثانية وستعرف ايضا

منع النقص باقسامه في ثلاثة فلا يناسب ايرادها في هذا المقام
ولما كان التقريب مقدمة من مقدمات الدليل ومنعه مسموعا عند النظر
وكان اخفى من سائر مقدمات الدليل كالصغرى والكبرى اراد ان يفصله
في فصل خاصة بصيرا با علم اعتنا ببيانها فقال فصل اعلم ان السائل
قد يمنع منها مطلقا تقريبا ودليل المعلل ولما توقف معرفة المنع الوارد
على التقريب على معرفة معنى التقريب اراد ان يبين معنى التقريب أولا
فقال ومعنى التقريب في عرفهم تسوق الدليل على وجه يستلزم ذلك
الدليل المدعى بالذات او بواسطة استدراجه مابا وبه او الاخص منه
مطلقا وهذا اللزوم اعلم من ان يكون بينكما في الادلة البينة الانسان
او غير يتي كما في غيرها ان قلت الاستلزام داخل في مفهوم الدليل فيكون
قوله على وجه يستلزم المدعى مستدركا قلت لان ذلك لان المدعى المستلزم
الذي وقع قيد التسوق في نفس الامر وما يغفر من الدليل انما هو الاستلزام
مطلقا سواء كان في نفس الامر او في زعم المستدل ولا يقع المنع المطلق
الاستلزام بل المنع الاستلزام في نفس الامر وكوسلم ذلك فيمكن دفع
الاستدراك بحمل الكلام على التبريد والنسخ بما علم ضمنا وبهذا اطلع
اشكال آخر وهو كون التعريف مستلزما للتسوق سواء جعل
التعريف شرط او شرط للدليل ففي قوله على وجه يستلزم المدعى اشارة
الى ان عدم التقريب باعتبار انتفاء قيد الاستلزام وقول بعضهم هو
تطبيق الدليل على المدعى يعني ايراد الدليل على وفق المدعى اقول ان
لا فرق بينها الا في العبارة وتقرير منعه اى منع التقريب جردا عن
اننا لم استلزم هذا الدليل المدعى وفيه اشارة الى ان التقريب في الحقيقة
عبارة عن هذا الاستلزام فمنعه منعه وقد يحمل تقريره ويقال لان ذلك

ذلك التقريب فهذا يحمل بالنسبة الى التقرير السابق وهو شرط او يقال التقريب
ثم او يقال يمنع التقريب اوفيه منع التقريب الى غير ذلك ولا شك ان
كل واحد من هذه الثلاثة يحمل بالنسبة الى الثاني ايضا والتقريب سواء كان
شرطا او شرط للدليل انما يتم اى انما يحصل بذكر المزموم واردة اللزوم او بالعكس
وبغيرها تلازم تعاكس فتفي احدهما يستلزم نفي الآخر فعلم منه ان محله على ظاهره
غير صحيح اذا استلزم الدليل عين المدعى او انتج ما اى شيئا يكونه اى يابا وذلك
الشيء المدعى ويجوز العكس في مجموع الضميرين او انتج الاخص منه اى من المدعى
مطلقا احتراز به عن الاخص من وجهه اذ لا يوجد فيه التقريب ولهذا قال وانما اذا
انتج الدليل الا علم من المدعى مطلقا اوج وجهه وانما اذا انتج المبين فعلم التقريب
فيه اظهر ولهذا لم يفرغ له فلا تقريبا موجود فيه اذ لا يلزم من ثبوت اللزوم
الاخص الذي هو المدعى ان يكون عين المدعى موجبة كلية محتملة كانت او غيرها
و يكون نتيجة الدليل موجبة جزئية عملية او غيرها مع موافقتها له في النوع لان
الموجبة الجزئية اعلم مطلقا من الموجبة الكلية بشرط توافق النسبتين في المحل
والاتصال والانفصال وكذا لو كان المدعى سالبة كلية وينج الدليل سالبة جزئية
اذ السالبة الجزئية ايضا اعلم مطلقا من السالبة الكلية بالشرط المذكور بخلافها
اذا كان المدعى موجبة جزئية او سالبة جزئية وانتج الدليل الموجبة الكلية في الاول
او سالبة كلية في الثاني لانه لا يتحقق التقريب لانتاج الدليل الاخص مطلقا
في الحاشية كما اذا ادعينا هذا فان قلنا لانه ناطق وكل ناطق انسان
فهو ينتج عين المدعى فان قلنا لانه قبيح وكل قبيح ضاحك فهو ينتج ما يابا وبه
وان قلنا لانه ناطق اسود وكل ناطق اسود زنجي فهو ينتج الاخص منه وان قلنا
لانه تنفسي وكل تنفسي حيوان فهو ينتج اعلم منه ومن قال الا علم ان تدعى كل حيوان

انسان ونسب لا عليه يقولون كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان وهذا شكل ثالث
ينبغي بعكس الصغرى بعض الحيوان انسان انسان والاعم من وجه كما اذا دعت
بعض الحيوان كاتب بالفعل فقلنا لانه قبيح بالفعل وكل متبع بالفعل فهو ضابط
بالفعل فينج بعض الحيوان ضابط بالفعل فهذا اعم من وجه من المطلوب ومثل
المباين واضح وما فرغ من بيان معنى المنع واقامه شرع في بيان ما يستعمل فيه
من لفظ المنع وما يستحق منه وغيره كما كتبه نقل هنا كلامه بعض المحققين ليكون متوطنا
ونريد لبيانته فقال فصل قيل القائل هو المولود المحقق عند الملة والدين
في رسالته المختصرة في علم الآداب لا يمنع النقل لفظ ان المراد من النقل المنع
الحاصل بالمصدر لا المفعول لان المنقول من حيث هو منقول لا يتعلق به المؤنث
والمنع اصلا والمدعى من حيث هو مدعى الاجازة لغويا فقط ان لم يقارن
النقل بالتصحيح والمدعى بالدليل وعقوب او حذفي ان قارن الاول بالاول
والثاني بالثاني ومعناه اي معنى هذا القول ان لا يستعمل لفظ المنع كان
يقال في هذا النقل منع وفي هذا المدعى منع وقاي لفظ يتقضى من اجتناب لفظ
المنع كان يقال هذا النقل محم وهذا المدعى محم في طلب الدليل عليها اي على
النقل والمدعى في حال من الاحوال الاحال كونه جازا لغويا بذكر اسم الى ص
وارادة العام منه وبيان ذلك اي بيان كونه منع قوله لا يمنع النقل والمجاز
الاجازا ان لا يستعمل لفظ المنع وما يستحق منه في طلب دليل عليها الاجازا
او بيان ان استعمال لفظ المنع وما يستحق منه لا يكون الاجازا او الاشارة
بذلك الى قوله لا يمنع النقل والمدعى الاجازا فيعيد جذاذيا في قوله ومعناه
ان لا يستعمل لفظ المنع ان المنع في اصطلاحهم اي في اصطلاح اهل المناظرة
معناه الحقيقي طلب الدليل الثاني على مقدمة الدليل الاول فالدليل الذي

الذي كانت المقدمة جزء منه ليس هو الدليل الذي يطلب على وجه المقدمه ولهذا
لم يقل على مقدمته كما قال المولود المذكور لما يوجه طاهر كونهما متحدين ويظهر من
بيان معنى لفظ المنع معنى ما يستحق منه ولما لم يكن النقل بالمعنى المذكور والمدعى
من حيث هو مدعى مقدمة من مقدمات وليس المعنى مطلقا فتقول في هذا النقل
محم وكذا قوله في هذا النقل منع وقوله هذا المدعى محم وكذا قوله في هذا
المدعى منع مجازا فليس عن طلب الدليل مطلقا اي على اي شئ كان فيكون
من قبيل ذكرنا في ص وارادة العام واعلم ان المصنف اختار هنا من ههنا جعل
التصحيح دليلا ولهذا قال عن طلب الدليل ولم يقل عن طلب البيان واما اذا استعملت
لفظا آخر سوى لفظ المنع وما يستحق منه في معنى طلب الدليل عليها اي على النقل
والمدعى المذكورين فلا مجاز فيه اصلا يعني لا يكون اللفظ الاخر المستعمل في طلب
الدليل عليها مجازا لغويا ولا عقليا ولا خذ فيا بل يكون حقيقة فيها لانه
استعمل فيها وضع له ولم ينسب الى ملائسي غيره فاحوله ولم يقدر في المنع به شئ
كان تقول في منع النقل بلفظ آخر لان هذا النقل او هو غير مسلم او
تقول في منع المدعى بلفظ آخر لان هذا المدعى او هو غير مسلم او هو اي النقل
او المدعى مطلوب البيان او نطلب البيان عليه او غير ذلك هذا اي الفرق
بين لفظ المنع مع ما يستحق منه وبين غيره يكون استعمال الاول في طلب
الدليل عليها مطلقا مجازا وعلم كونه استماليا لاني في مجاز مطلقا في شئ
المدعى الغير المدلل وفي النقل الغير المقارن بالتصحيح والاولى ان يذكر النقل
ايضا كما ذكره آنفا ولعل المصنف لم يذكره هنا لان الكلام في بيان المناظرة
على تقدير عدم النقل ولانه نادرا الوقوع واما اذا كان المدعى مدلل

والنقل قد رتبنا بانصوح فطلب الدليل عليه اي على المدعى وطلب البيان على النقل
بأى لفظ كان سواء كان بلفظ المنع وما يستتق منه او بغيره كما جازت النسبة
ويجوز ان يكون مجازا في الخلق كما مر والمراد بطلب الدليل على شيء اي على مقدرة
من مقدمات دليله اي المدعى او طلب البيان على مقدرة من مقدمات النصيحة
اما بالارادة او التقدير ويكتفيك هذا البيان اي التفصيل المذكور في
تحقيق المعنى الى زى والمعنى الحقيقي للفظ المنع وما يستتق منه وغيره
وتحقيق الفرق بين لفظ المنع وما يستتق منه وبين غيره من هذه الاشياء
في المعنى المجازي او لطيفة هذا اي في مقام بيان معنى لفظ المنع وغيره
حقيقيا كان او مجازيا علمك الله من التعليم ما لم تعلم من طرق المناظرة
اي علمك الله جميع طرق المناظرة او من العلوم النافعة كلها وما
فرغ من بيان المنع الموجب شرع في بيان الغير الموجب فقال فصل
لما كان الواجب عرقا على المعلن عند منع المانع صفا موجبا له او
مقدرة دليله هو اي الواجب الاثبات بالنسب خبر كان كما عرفت
تفصيله فيما سبق قد ذكرنا في بعضه اي المعلن جواب لما منع المنع مطلقا
لانه لا يوجب الاثبات الذي يجب عليه عند منع المانع ومعناه اي معنى المنع
منع صحة اي منع صحة وروده تقريره اي تقريره هذا المنع وهو بالبدن
لانهم صحة ورود هذا المنع على المدعى او المقدمة لم لا يجوز ان يكون الم
من احد هما بديهيا جليا مثلا وكذا اي لا ينفع المعلن منع المنع لا ينفع
اي المعلن ايضا منع السند وقوله الذي صفة للسند ذكر على سبيل القطع
اذ هو ايضا لا يوجب الاثبات الواجب على المعلن قال في الحاشية
واما السند الذي ذكر على سبيل الجواز فلا يصح منه اذ الجواز لا يرفع الجواز

الجواز وبالجملة ان منع صحة المنع صحيح لان المانع ادعى صحة منع من فاعرف لكن
لا ينفع المعلن وكذا منع السند الذي ذكر على سبيل القطع صحيح لكن لا ينفع المعلن
واما السند الذي ذكر على سبيل الجواز فلا يصح منه انتهى قوله لان المانع ادعى
صحة الجازية انه لو لم يدعى ذلك لما اوردته على المعلن وهو لا يرفع وقوله فاعرف
اشارة الى هذا لا يقال يمكن منع السند الذي ذكر على سبيل الجواز ايضا ومعناه
منع كونه مؤيدا للمنع لان المانع كما ادعى صحة منع ضمن ادعى كونه سندا مؤيدا
له كما يشعر به كلام الفاضل الخفي حيث قال وضع ما يؤيده ولم يقل وضع السند
لانا نقول كلام المصنف هنا بالنظر الى ذات السند واما الكلام المتعلق بوضع
السند فيجب تبينه هذا في المتن ومنه هذا علم انه لو قدم منع صحة السند
على ما سينقله عن الفاضل الخفي لكان انساب قسما من اعلم ان السند من قبيل
التصديق عند البعض ومن قبيل النصور عند بعض آخر قال في الخفي
في شرح الرسالة العنصرية منع المعلن المنع اي منع السائل وايضا
منع المعلن ما يؤيده اي الشيء الذي يؤيد المنع من السند او التوبة لا يوجب
كل منهما اثباتا للمقدمة الملم الذي صفة الاثبات يجب ذلك الاثبات
على المعلن عند منع المانع مقدمة دليله ولهذا لا يصار الى اثبات المعلن بدليل
آخر الا عند مجزأ المعلن عن اثبات تلك المقدمة وقد عرفت تفصيله قد ذكر
انتهى كلام الخفي وايضا منع منع المدعى وضع ما يؤيده لا يوجب
اثبات ذلك المدعى الذي يجب على المعلن عند منع المانع لكن ان الخفي
خص بالذكر بالاول لكونه في صدر بيان وضع منع المقدمة ويمكن تعميم آخر
كلامه كما هو ظاهر من اوله بان يرد اثبات المقدمة مثلا والفرق من هذا النقل
اثبات التفرع عنه قوله فلا ينفع منع المنع تقريره هكذا منع المنع ومنع

فاثباته لا يوجب اثبات المقدمة الملم وكل ما لا يوجب الاثبات فلا ينفع في نفسه
منع المدعى مع منع ما يؤيده فيتم التقريب وقد عرفت ان كان في كلامه ان
الحق وكذا اي ك لا ينفع المعلن كل واحد من منع المنع ومنع النسخ الذي
ذكر على سبيل القطع لا ينفع اي المعلن منع صلاحية السند اي مع كون
السند صالحا للسندية لكونه سندا لا لا يوجب الاثبات الواجب عليه
ايضا قال في الحاشية ان منعها صحيح لان المانع لما ذكر السند فكان
اذعي صلاحية سنده للسندية والدعوى الضمنية يصح منعها لكن هذا المنع
لا ينفع المعلن انتهى وتذكر الصفة والضميمة باعتبارهما وبسبب الدعوى
بالمدعى مستند بموجبه مطلقا او محج وجه او تبينه لان كل منهما لا يصلح
لتقوية المنع والسند الصالح لها انما هو المسمى والافضل مطلقا وكذا
اي ك لا ينفع المعلن منع صلاحية السند لا ينفع ايضا ابطال المعلن دعوى
صلاحية اي كونه السند صالحا للسندية اي كونه سندا مؤيدا بالمنع
مستند لا بموجبه اي بموجب السند مطلقا او محج وجه او تبينه قال في الحاشية
كان قال الـ لـ لانهم انه ليس بان لم لا يجوز ان يكون جونا فقال
المعلن صلاحية الجوانية للسندية هذا بطلان لانهم من قبض الملم وهذا
ليس بابطال لذات السند اذ لو كان ابطالا لكان له لنفع المعلن بها لان
ابطال السند الاصح ينفع المعلن انتهى وفيه كلام سبق ذكره في الحاشية
المتعلقة بقوله السابق لكن ينفع المعلن ابطاله لو استند به السائل
فتذكر وقس عليه اقله الاستدلال على تلك الدعوى بموجب السندية
وتبينه وكذا اي ك لا ينفع المعلن حاكمه بالمنع والابطال لا ينفع
ايضا ابطال عبارة المانع من تصوير المنع او السند او التصوير بما لا

في نفسها اي بخلاف تلك العبارة القانون الوقي كقانون اللغة والفرق والنحو وغير
ذلك من العلوم العربية لانه لا يوجب الاثبات ايضا وقد سبق علمه من ابطال
السند الاخص مطلقا والاعمح وجه والمباين اذ لا تدخل لكل واحد منها في ذلك
كان الامر كذلك فاشتغال المعلن عند منع المانع مطلقا بهذه الاعتراضات
الغير النافعة له لعدم مدخلها في اثبات مانعه السائل وكذا اشتغاله بابطال
السند الاخص مطلقا والاعمح وجه والمباين اذ لا تدخل لكل واحد منها في ذلك
الاثبات اشتغال منه اي من المعلن الى بحث اخر غير واجب عليه يجب عرفا على
السائل دفعه اي دفع ذلك البحث او المعلن بانه غير نافع للمعلن بل يترجم الضلال
في البحث والبعده عن اظهار الصواب فان كان اشتغاله اي اشتغال المعلن بها
اي بتلك الاعتراضات بدون اذعان واجب عليه من اثبات مانعه ان لم يطبق
من طرق الاثبات فقد عجز المعلن بالنظر الى البحث وان لم يكن في الواقع
غير عاجز عن اثبات مدعاه بالذات او بواسطة اثبات مقدمة دليله فحق
في ضمنه اثبات المقدمة فلا وجه لاجراءه عنه كما اخرج بعض فاقم في كل وجه
قال في الحاشية على صيغة المبرول اي جعله السائل منفي ساكت انتهى فيه اي
في البحث بالنظر الى تركه فاهو الواجب عليه وانتقل المعلن من بحث واجب عليه
الى بحث اخر غير واجب عليه بل يجب على السائل دفعه بما ذكر لعمري ينفع المعلن
ابطال المنع اي ابطال صورته وروده وهو يوجب اثبات الملم مستدلا عليه افا
على بطلان ذلك المنع ببراهنه الملم مقدمة كان او مدعى براهنه عليه بان قال مستد
هذا المنع باطل لانه متعلق بالبدية اي اطل الذلة لا يصح منه وكل منع هذا اثنائه
فروبط وهذا في الحقيقة بيان لعدم ورود ذلك المنع ويزعم منه ظهور ثبوت
الملم ولذا قال وهذا اي ابطال المنع بهذا الوجه بمنزلة اثبات الملم لكونه مستدرا

ثبوت عينه ولاجل كون هذا بمنزلة الانبئات لم يعد فيها سبق وجهها آفرغها ذكر
من طرق المناظرة وكذا أي كما ينفع المعلن ابطال المنع فتدلا عليه بداهة الحم
بداهة جليلة بنفعه أي المعلن ابطال المعلن المنع أي منع السائل مطلقا بدو
ان المطلق لم يمنع عند المنع عند المنع وحاصل هذا ان ثبات الم تقريره انما ينفع
ثابت عندك عند منعه لانه لم يمنعك من قبل وكل ما هو لم يمنعك من قبل
فهو ثابت عندك عند منعه كذا نقل عنه بيان الكبري هكذا لان كل ما هو لم
عندك من قبل فهو لم يمنعك عند منعه وكل ما هو لم يمنعك عند منعه فهو
ثابت عندك عند منعه وهذا في الحقيقة انبئات الم لمن هذا أي الجواب
باطل المنع برعوى ان الم لم يمنع عند المنع عند منعه الجواب الزامي لا حقيقة يكون
فنبينا على ما سأل السائل دون ما في نفس الامر فلا يصح هذا الجواب عند ارادة
المعلن في مقام المناظرة انما راجح أي الصواب اذ لا يحصل به ظهور الحق بل الزام
الخصم وللمنع ان يمنع صغرى الدليل الذي اقيم على اثبات الكبري المعنى قوله لان
كل ما هو لم يمنعك من قبل فهو لم يمنعك عند منعه بان يدعى الرجوع
عن تسليم ما سلم من قبل من المقدرة او المدعى قال لم يكن قاسم بدو جليليا
واذا كان بدو جليليا فلا مجال للمنع اذ هو مكابرة غير مسبوقة كما عرفت
ولما فرغ من بيان المنع شرع في بيان المعارضة فقال المقالة الثانية
من بيان احوال المعارضة قال بعض المحققين هي المتأبلة على بسبب المناظرة فلي
هذا يكون قسطن المعارضة هو الدليل كذا افاده بعض الافاضل وقال الجمهور
هي اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل فعلى هذا يكون متعلقا
هو المدعى والمضاد خذ هب الجمهور حيث قال وهي أي المعارضة
في عرفهم اثبات السائل نقيض ما ادعاه المعلن في الحكم مطلقا أي باو سبب

او سببا باقامة دليل ينتج ذلك النقيض ويلزم بطلان المدعى الذي هو
الفرض الاصل للسائل واستدل أي المعلن عطف على ادعاه كذا نقل عنه
وهذا العطف يعني لا يختص الى البيان عليه أي على ما ادعاه تحقيقا وهو الظاهر
ويحتمل ان يكون مطلقا سواء كان تحقيقا او تقديرية فيتم التعريف في المعارضة
التحقيقية والتقديرية او اثبات السائل ما أي الحكم الذي يكون ذلك
الحكم فهو عطف على نقيض ما ادعاه المعلن كذا نقل عنه نقيضه أي نقيض ما
ادعاه المعلن كذا نقل عنه نقيضه أي نقيض ما ادعاه المعلن واستدل
عليه باقامة دليل ينتج ذلك الماوى او اثبات السائل الاخص مطلقا
من نقيضه أي من نقيض ما ادعاه المعلن واستدل عليه باقامة دليل ينتج ذلك
الاخص لان ثبوت كل منهما يستلزم ثبوت ذلك النقيض ضرورة استدلال
الاخص المطلق للعلم المطلق واحدا من الماويين لاخر وانما لم يقل او ما سواه
او الاخص منه بمرارة لفظ النقيض لرفع توهم رجوع الضمير الى ما ادعاه وايضا
لم يقل اثبات السائل خلاف ما ادعاه المعلن والمخاض استدل عليه كونه اخص من نقيض
لقد زيادة التفصيل ببيان طرق المعارضة في ضمن التعريف واما ابطال المدعى
بغير اقامة الدليل على خلافه فهو مكابرة غير مسبوقة فالمدعى يمكن عدم صحة بدو جليليا
جليليا كان ادعى المعلن لانه شئ يعني ادعى ان هذا الشئ لانه انما قل
واستدل أي المعلن عليها أي على تلك الدعوى بان قال مثلا لانه لا تطلق
ولا شئ من اللاناقول بان فعارضه أي للمدعى او المعلن السائل بان ابطال
ادعاه باثبات انبائية أي باثبات كون ذلك الشئ انبائا وهو نقيض
المدعى بان قال مثلا لانه ناطق وكل ناطق انسان او بان ابطله باثبات
ضا حكيته أي باثبات كونه ذلك الشئ ضا حكا بالقوة وهو نقيض

المدعى بان قال ضد متبني وكل متبني ضاركون بالقوة أو بطلان بآيات
انه أي ذلك الشيء زبني وهو انقص من نقيض المدعى بان قال ضل
لانه ان ان ولد في بلاد الزبني وكل ان ان ولد في بلاد البرج فهو
زبني فينبغي لنا ان عند ارادة المعارضة لما ادعاه المعلن واستد عليه
بوجه من الوجوه المذكورة ان يقول ان كل ما في طها للمعلن دليل
هذا وان دل على ثبوت ما ادعيت في ذلك لكن ثبت عندكم
أي دليل يفيده أي يفي ما ادعيت وهذا في كون متعلق المعارضة
هو المدعى وفهم ودفع المعلن بالرفع عند مصدر اضعف
الافعال ومفعول قهر المعارضة والبرقوة اما متحقق بجمع
بعض مقدمان دليل السائل المعارضة وهذا المنع هو المناقضة
أو متحقق بآيات المعلن في دليله أي دليل المعارض بان
التلف الاول والمخصوص هذا في غير المعارضة بالقلب واما
في المعارضة بالقلب فلا ينفع ان المعلن بل يضر ان لان دليل
المعارض فيها عين دليل المعلن مادة وصورة فقد حقه
فينقلب الدفع عليه فيضرة قال في الحاشية وهما لا ينفعان
المعلن في المعارضة بالقلب اذ دليل المعارض عين دليل
المعلن تأمل فلا ينفع في المعارضة على المعارضة على تقدير
كونها دافعة تأمل انتهى لعل السائل الاول اشارة الى
ان هذين المذهبين قد لا يضران بل ينفعان في المعلن
لحصول المعارضة في الحاشية بين دليلي المعلن والمعارض لتباين
الحد الأكبر في ينفع المعلن منع كبرى دليل المعارض اذ هي غير

غير كبرى دليل المعلن بهذا الاعتبار وايضا ينفعه نقض دليل المعارض لاحتمال
ان يكون الفاد المخصوص ناشئا من محل الأكبر على الاوسط في دليل المعارض
دون دليل المعلن واما ما ادعاه المعلن الرجوع عن تسليم ما سلم فيضرة ايضا
فاضهم ولعل السائل الثاني اشارة الى مثل ما ذكرنا وهو أي الاثبات المذكور
او الدفع بهذا الوجه النقض الاجمالي الحقيقي وسيأتي تفصيل النقض الاجمالي
في المقالة الثالثة ١ ومتحقق بآيات المعلن الدعوى التي ادعاها واقام
الدليل عليها أولا بدليل اخر غير الدليل الذي ذكره أولا وهو أي اثبات الدعوى
بدليل اخر او الدفع بهذا الوجه المعارضة في المعلن على معارضة السائل
وهذه المعارضة من المعلن وان كانت انتقالا منه الى دليل اخر لكنه حينئذ لا
ينقطع البحث على مذهب الجمهور وهو وظ واما على مذهب بعض الحنفية
فينقطع توجه تجد الفرق بينهما بآدي قائل ويمكن ايضا دفعها بتحرير المدعى
او بتغييره بحيث يكون ذلك المدعى لا زمالا لدليل الذي ساقه لاثباته والا
لورد المنع على تقريب دليله فيضرة واما تحرير الدليل او تغييره فلا يفيد
لان المعارضة لا تندفع بهما اذ المعارض اقام الدليل على خلاف ما اقام عليه
المعلن الدليل باق معني كان ولا فرق بين المعارضة في اصل المدعى وبين المعارضة
في المقدمة في الاندفاع بالوجوه المذكورة الا ان الثانية لا تندفع بتحرير اصل المدعى
ولا بتغييره كما لا تندفع الاولى بتحرير الدليل او بتغييره وفي كون هذه المعارضة
أي معارضة للمعلن على معارضة السائل دافعة لمعارضة السائل لما ادعاه للمعلن
واستدل عليه بحث قال في الحاشية تقرير البحث ان الدليل كالمعلن هنا معارضة
دليل السائل والجواب عنه ان يقال لا نعم انه لا فائدة فيه اذ يجوز ان يكون الدليل
الثاني للمعلن اقوى من دليل السائل المعارض بوجه من الوجوه ولو سلم انه ليس

اقوى منه فيجوز ان يكون مجموع الدليلين اقوى من دليل واحد كذا قاله ابو الفتح انتهى
توضيح السؤال ان الدليل الصحيح لا يدل على خلاف مدلوله فكما حكم المعارض بعدم
صحة الدليل الاول للمعلل لوجود دليل يدل على خلاف مدلوله كذلك حكم بعدم صحة
الدليل الثاني لوجود ذلك الدليل الذي يدل على خلاف مدلوله ايضا فيكون هذا
معارضة تقديرية على قوله او باثبات الدعوى الخ يرشدك الى هذا قول المصنف وفي
كون هذه المعارضة دافعة الخ فلا حاجة الى اعتبار الدعوى الضمنية في المتن كما اعتبرها
البعض حيث قال لفظ ان هذا البحث معارضة تقديرية لما في المتن من الدعوى
الضمنية من ان اثبات المعلل ما ادعاه بدليل اخر عند معارضة السائل فيه فائدة
انتهى اذ لا شك ان المراد من الدفع الدفع الصحيح الشافي للمعلل فيكون المراد
بالفائدة كونه دافعا وبعدها كونه غير دافع وتوضيح الجواب ان شرط المعارضة
مساواة الدليلين قوة وضعفا فيجوز ان يكون الدليل الاول للمعلل مساويا
لدليل المعارض قوة فيعارض به ولا يكون الدليل الثاني كذلك بل يكون اقوى من دليل
المعارض فلا يعارض به ولو سلم المساواة بينهما فيجوز ان يكون مجموع دليلي المعلل
بمخرجه دليل واحد فيكون اقوى من دليل واحد فلا يعارضه دليل السائل المعارض
ايضا فهذا الجواب منع المدعى المدلل باعتبار رجوع المنع الى دليله والسند قوله اذ
يجوز ان يكون الدليل الخ فهو كما يصلح لان يكون سند المنع للمدعى كذلك يصلح لان
يكون سند المنع دليل وقد بينهما على ذلك فيما سبق فثبتته ولما فرغ من بيان
مطلق المعارضة شرع في بيان اقسامها فقال ثم اعلم ان المعارضة مطلقا تنقسم
الى المعارضة الى المعارضة الكائنة في المدعى اي المعارضة المتعلقة به وهي القسم
الاول وهي اي المعارضة المدعى ان يثبت من الاثبات السائل المعارض خلاف مدعى
المعلل بحيث يلزم منه ابطال ذلك المدعى الذي هو الغرض الاصل للسائل وهذا انما

وهذا انما ينفق اذا كان الخلاف نقيض المدعى او ما يساوي نقيضه او الاخرى من
نقيضه كما مر في تعريف المعارضة مطلقا فلا بد من على التعريف ان يفرمان عن اخباره
اذ الخلاف يشمل غير ما يستلزم النفي كالا عيم منه والمباين له وقد عرفت جواز
التعريف بالا عيم عند القدماء بعد اثبات المعلل مدعاه تحقيقا او تقدير اشمال
المعارضة التقديرية ايضا لكن كلام المصنف يوجب الاختصاص بالاولى ويؤيده
ترك مثال الثانية في المتن واعلم ان المراد من المدعى هنا ما لا يكون جزءا من الدليل
بقربة مقابلة بالمقدمة فيخرج عن التعريف المعارضة في المقدمة والى المعارضة
الكائنة في المقدمة وهي القسم الثاني من قسم المعارضة مطلقا قال في الحاشية
وتسمى هذه مناقضة على طريق المعارضة انتهى وانما سميت مناقضة لكونها
شبيهة بالمناقضة التفصيلية في ورودها على مقدمة معينة من الدليل كذلك
لكنها معارضة في الحقيقة لكونها واردة عليه بعد اثبات المعلل اياها ولان المناقضة
التفصيلية لا تكون الا بطريق المطالبة وهذه المعارضة المسماة بالمناقضة
على طريق المعارضة بطريق الابطال لا المطالبة فظهر منه ان تسمية هذه المعارضة
بالمناقضة على سبيل التشبيه لا على الحقيقة ويدل على هذا نقيض المناقضة بقوله
على طريق المعارضة فكان التعريف للمقابلة فلا بد من عليه ان المناقضة في عرفهم
طلب الدليل على مقدمة الدليل كما مر وهذا ليس كذلك وهي اي المعارضة في المقدمة
ان يثبت السائل المعارض خلاف مقدمة دليل المعلل بحيث يلزم منه ابطال تلك
المقدمة الذي هو الغرض الاصل للسائل المعارض وقد عرفت فائدة هذا التعريف
في تعريف المعارض في المدعى بعد اثبات المعلل تلك المقدمة تحقيقا او تقدير اشمال
لم يقل هنا اثبات السائل خلاف المقدمة المدركة وفيما سبق اثبات السائل خلاف المدعى
المدلل مع كونه اخر لشمال التعريف الغرض لان اثبات خلاف المدعى المدلل والمقدمة

المدعى بعم الى الوجهين الاثبات قبل اقامة المعلن الدليل عليه وهو الغصب كما عرفت
والاثبات بعدها وان كان المتبادر عنه هو الثاني فتبصر وتما فرغ من بيان قسمي
المعارضة شرع في بيان اقسامها فقال فصل وكل منهما اى كل من المعارضة في
المدعى والمعارضة في المقدمة كذا نقل عنه فالاولى ان يترك الفصل هنا ويزيد فيها
سبق بدل ثم فاعرف تنقسم الى ثلاثة اقسام وتختص احدها المعارضة بالقلب
وثانيتها المعارضة بالمثل وثالثتها المعارضة بالغير فيكون اقسام المعارضة ستة
لانه دليل السائل المعارض مطلقا ان كان اى دليل المعارض عين دليل المعلن
مادة اى من جهة المادة وصورة اى من جهة الصورة قال في الحاشية اقول فليس
للمعلن حينئذ الا المعارضة على المعارضة اذ لو نقض دليل المعارض او منع بعض
مقدماته بنقلب اعراضه عليه فاعرف انتهى ان قلت ما الفائدة في تحريك هذه
الحاشية هنا بعد تحريك الحاشية المتعلقة بقوله السابق اما يمنع بعض مقدمات القوة
او باثبات فساد دليله وهي قوله وهما لا ينفعان المعلن الخ قلت هي تفصيل بعض
ما اجهل في الحاشية السابقة فافهم وقد اشرنا فيما سبق الى ان المراد من العينية ~~من~~
مادة اتحاد الدليلين في بعض الاجزاء غير الحد الاكبر في الاقتران وغير الجزر الغير
المكرر في الاستثنائي حينئذ يمنع انقلاب البحث على المعلن لو نقض او منع دليل
المعارض والمراد من اتحاد الدليلين في الصورة كونها على شكل واحد من الاشكال
الاربعة سواء كانا محليتين او شرطيتين او مختلفتين فلا يلزم ان يكونا من ضرب
واحد من شكل كذا افاده به من الافاضل لكن المص قال في التفسير والمراد صورة
الدليل كونه اقترانيا واستثنائيا بوضع المقدم او برفع التثنية ومن الاقتراني ضربا
اقل من الشكل الاول مثلا فافهم قال في الحاشية وحاصل هذه المعارضة ابطال دليل
المعلن لانه الدليل الصحيح لا يقوم على النقيضين كاختلاف اجتماع النقيضين فغيره

معنى النقض واما في غيرها من المعارضات فلا يتعين فيها بطلان دليل المعلن بل يعم
اجمالا لانه احد الدليلين باطل افا دليل المعلن او دليل المعارض الا في القسم الاخير
من المعارضة بالغير تا مل انتهى يريد ان هذا القسم من المعارضة يلزم النقض
بشهادة الفساد المخصوص تقريره هكذا ان دليلك هذا ليس بصحيح لانه يقوم
على النقيضين والدليل الصحيح لا يقوم على النقيضين ينتج من الشكل الثاني دليلك
هذا ليس بصحيح ويمكن ان يقرر النقض بشهادة التحلف بان يقال دليلك هذا جازم
في نقيض مدعائك مع تحلف الحكم عنه وكل دليل هذا شأنه ليس بصحيح ففي هذا القسم
من المعارضة يتعين بطلان دليل المعلن اذ فيها معنى النقض الذي هو ابطال دليل المعلن
يكفي علم منه انه كما كان للسائل ان يعارضه بالقلب في مثل هذا الدليل كذلك
كان ان ينقضه بخصر الفساد وايضا اذا نقض السائل هذا الدليل بخصر الفساد
كذلك للسائل ان يعارضه بالقلب فيبينهما تلازم متعاكس لكن الفرق بين ملاحظة
الشيء ومصاحبة واضح والضمير الجور في قوله فلا يتعين فيها راجع الى الغير
المضاف الى الضمير وتاينته اما باعتبار المعنى او باعتبار كونه كسبا تاينسا من
المضاف اليه ان قلت فكيف تحقق المدعى من المعارض اذ لم يتعين بطلان
دليل المعلن في غير المعارضة بالقلب من المعارضات سوى القسم الاخير من المعارضات
قلت معنى دفع عدم ثبوت عند السائل المعارض لقيام دليل على خلاف مدلوله
فلا يثبت به المدعى وهذا معنى قوله بل يعلم اجمالا وحاصله المساقطة اى
ان يسقط ويبطل دليل المعارض دليل المعلن وبالعكس والمراد بالقسم الاخير
من المعارضة بالغير هي المعارضة بدليل يتقدم دليل المعلن مادة وبغاير له
صورة ففي مثل هذه المعارضة يكون دليل المعارض عين دليل المعلن فيجوز ما دة
فيلزمها النقض باحداثا هذين فان قلت كيف يتعين بطلان دليل المعلن

مع تغير الدليلين في الصورة قلت المفروض كون الصورتين صحيحتين فيكون
الدليل من جهة المادة ويتبع بطلان دليل المعلن اذ لا فرق بين الدليلين من حيث
المادة ويمكن ان يكون الامر باننا من اشارة الى ما ذكرنا كما في مثل الادلة او المعاني
التي وقعت في المفاطات جمع مفاطة وهي قياس مؤلف من مقدمات شبيهة
بالحق او بالمشهورة او مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة العامة الورود
على جميع الاشياء المطالب التصديقية النظرية تسمى تلك المعارضة التي يكون
فيها دليل المعارض عين دليل المعلن مادة وصورة قلبا وتسمى ايضا معارضة
ايضا على سبيل القلب لقلب السائل دليل المعلن عليه بان يقيم ذلك الدليل على
نقيض ما ادعاه او على ما يستلزم نقيضه وزيادة دليل المعارض مما يفيد تقديرا
او تفسير لا تبديلا ولا تغيير لا تقديح في كونه معارضة قلبا كذا في التلويح
قال ابو الفتح المفاطات العامة الورود في حاشية على شرح الاداب العضدي
هي اى المفاطة العامة الورود الادلة جمع دليل وقدر تفسيره التي يمكن ان
يستدل على صيغة المجهول بها اى بتلك الادلة على ثبوت جميع الاشياء المطالب
التصديقية النظرية حتى التقيض اى حتى يمكن ان يستدل بها على ثبوت كل
من التقيضين الذين من قبيل التصديقات بخلاف ما اذا كانا من التصورات
اذ لا يمكن ان يستدل عليهما لانهما لا تكون مكشبة من التصديقات كما لا تكون هي
مكشبة من التصورات وموضع التفصيل علم المنطق والمفاطة العامة الورود
مثل ان يقال اى مثل قول المعلن الشئ الذي يكون وجوده وعدمه كالانسان يعني
يكون كل واحد منهما مستلزما للمط كالحبوان ولو قال المعلن مثلا الحيوان واقع
وانبته بان قال لان الانسان الذي يستلزم وجوده وعدمه اياه اما وجود
او معدوم اى غير موجود ومخصوص فيهما بالخصر العقل اذ العقل لا يجوز ان يكون

ان يكون الانسان شيئا غيرهما وايضا ما من الموجود والمعدوم كان الانسان يلزم
ثبوت المط وهو الحيوان والاذ يلزم خلاف المفروض وهو بطلان وهذا اولى مما قيل
اما اذا كان موجودا فلا بد وقوع الاخص مطلقا من الشئ يستلزم وقوع ذلك
الشئ واما اذا كان معدوما فيلزم وقوع ذلك الشئ في الجملة تخفيفا للمعنى العموم
الى ارض ما قال فللسائل ان يعارض بطريق قلب ذلك الدليل على نقيض ما ادعاه
المعلن قال في الحاشية ويجاب عنه باننا اختارنا معدوم ولا ثم ثبوت المط
لانا اختارنا معدوم ذاته وصفتها التي هي استلزام عدمه للمط انتهى يعني ان
اريد ان معدوم مع بقاء صفة الاستلزام فلا ثم اخصار الشئ في الموجود
المعدوم بهذا المعنى وان اريد مطلق المعدوم فلا ثم استلزامه للمط لجواز كونه
معدوما بانعدام ذاته وصفتها التي هي استلزام عدمه للمط **اقول** واذا استدلبه
اى بالدليل المذكور من المفاطات العامة الورود الفلسفي على قدم العالم مثلا
بان قال الشئ الذي يكون وجوده وعدمه مستلزم ما تقدم العالم اما موجود او
معدوم وعلى كل من التقيضين يلزم ثبوت قدم العالم وفعارضه اى الفلسفي
معارضه الفساد بالفساد بالاستدلال به اى بذلك الدليل على حدوثه اى
حدوث العالم وهو مساو لنقيض ما ادعاه واستدل عليه وذلك بان نقول
له دليلك وان دل على ما ادعيت لكن عندنا ما ينفيه وهو الذي ذكره الفلسفي
بعينه الا انه ذكر الحدوث في الثاني بدل القدم في الاول وان كان دليل المعارض غيره
اى غير دليل المعلن مادة اى من جهة المادة وكان عينه صورة اى من جهة الصورة
تسمى اى تلك المعارضة معارضة بالمثل لكون دليل المعارض مماثلة لدليل المعلن
في الصورة وهي علم مصحح كسائر وجوه التسمية لا موجهة ولا مرجحة فلا يرد عليه
انه لما كان دليل المعارض مماثلة لدليل المعلن في الصورة كان مغاير له في المادة

فلم اعتبر الاول في وجه التسمية دون الثاني حيث سميت معارضة بالمثل ولم تسم معارضة
بالغير على انه يمكن ان يكون للصورة دجحا على المادة اذ الصورة ما يكون الشيء معها
بالفعل بخلاف المادة فانها لا يكون الشيء معها بالقوة والمعارضة كان يقول الفيلسوف
بطريق الادعاء العالم هو ملوئ اسرقم الموجودات مما يعلم قديم ما لا يكون وجوده
تاسبقوا بالقديم وبثبت ذلك المدعى بقوله لانه اثر القديم هي الصوري والكبرى قوله
وكل ما هو اثر القديم فهو قديم ينتج من الشكل الاول العالم قديم فمعارضة اي الفاسف
وهو بالنصب عطف على قوله يقول بان نقول ذلك وان دل على ما ادعيت من قدم العالم
لكن عندنا دليل يدل على انه اي العالم حادث وهو قولنا لانه اي العالم متغير هي الصوري
والكبرى قوله وكل متغير حادث ينتج من الشكل الاول العالم حادث وهو مساو لنقيض
ما ادعاه الفيلسوف والدليلان متحدان في الصورة متغايران في المادة فتكون معارضة
بالمثل وان كان دليل المعارض غيره اي غير دليل المعلن صورة تسمى تلك المعارضة
معارضة بالغير لكون دليل المعارض مغايرا لدليل المعلن في الصورة وهي حجة صحيحة
ايضا فلا يرد عليه المناقشة كما مر ويجوز ان تكون رخصة لما ذكرنا من ان للصورة
ومحانا على المادة ولان الاتحاد في الصورة ادخل في اثبات المماثلة بينهما فاذا
انتهى انتفى المماثلة فيتحقق المغايرة بينهما هذا على تقدير كون دليل المعلن في
المعارضة متحدين في المادة متغايرين في الصورة واما على تقدير كونهما متغايرين
في المادة ايضا فلا يرد عليه المناقشة اصلا سواء كان دليل المعارض الذي تغاير
صورته صورة دليل المعلن غيره اي غير دليل المعلن مادة ايضا اي كما كان غيره
صورة هو القسم الاول من المعارضة بالغير كما اي مثل المعارضة التي تتحقق
اذا عارضنا الفيلسوف في الصورة المذكورة وهي ما اذا ادعى قدم العالم واثبت
بقوله لانه اثر القديم وكل ما هو اثر القديم فهو قديم بان ندعى ان العالم حادث

حادث ونستدل عليه بقولنا لانه اثر المختار هي الصوري ولا شيء من القديم باثر
المختار هو الكبرى ينتج من الشكل الثاني لا شيء من العالم بقديم وهي تستلزم
ما ادعينا من الموجبة الكلية فالتقريب تام واخص من نقيض ما ادعاه الفيلسوف
من الموجبة الكلية ونقيضها السالبة الجزئية والسالبة الكلية اخص من السالبة الجزئية
فالدليلان متغايران في الصورة والمادة جميعا فتكون معارضة بالغير او كان دليل
المعارض الذي كانت صورته متغايرة لصورة دليل المعلن عينه اي عين دليل
المعلن مادة هو القسم الثاني من المعارضة بالغير او كون هذا القسم من اقسام المعارضة
بالغير صريح به اي بهذا القسم او بهذا الكون الفاضل عصام الدين في شرح التلويح
العضدي اي في شرح الرسالة المنسوبة الى القاضي العضدي في علم الاداب
وهذا لا يبرر لما قبله ومثاله اي مثال هذا القسم من المعارضة بالغير يحصل
بان يستدل المعلن اولاه بنبوت ما ادعاه اي المعلن بدليل هي مفالطة
عامة الورود فيعارضه السائل بابراد دليل هي تلك المفالطة العامة الورود
على نقيض مدعى المعلن او على ما يساوي النقيض او على الاخص منه مطلقا
بصورة اخرى غير ما اختاره المعلن وقد عرفت تصوير المفالطة العامة
الورود فاستخرج الصورة الاخرى ولما فرغ من بيان المعارضة شرع في بيان
النقض فقال المقالة الثالثة في بيان احوال النقض واستعماله مجردا عن قيد
الاجمالي هو الاكثر وقد يقيد اي النقض بقيد الاجمالي قال في الحاشية ومعنى كونه اجماليا
انه بطلان الدليل راجع الى مقدمة من مقدمة فلما لم يذكر بطلان تلك المقدمة
كان بطلان الدليل اجماليا انتهى اقول بطلان الدليل لا يخرج من ان يكون من جهة
الصورة او من جهة المادة فالاول لا يعتد به في المناظرات اذ هو ساقط عن درجة
الاعتبار اصلا كما عرف في علم الميزان فتعين ان النقض اجماليا كما يكون بطلان

الدليل من جهة المادة الى الاجزاء في يرجع بطلان الدليل الى بطلان شئ من مقدمة
سواء تعلقت ام لا فلما لم يذكر جهة بطلان الدليل على كلا التقديرين لم يكن ابطال
الدليل تفصيليا بل اجماليا فلذا سمي النقص اجماليا ومعناه اي معنى النقص اجماليا
ان يدعى السائل اي ادعاه بطلان دليل الممثل حال كون ذلك السائل منه لا
على ادعواه باحد الشاهدين احدهما شاهد التخلف واليه اشار بقوله بانه اي دليل
الممثل جار في مدعي آخر غير الذي ادعاه الممثل واستدل عليه هي المقدمة الاولى
من صوري شاهد النقص والمقدمة الثانية منها قوله مع تخلف ذلك المدعي عنه
اي عن ذلك الدليل فالصوري مشتملة على المقدمتين وكبراه قوله وكل دليل هذا
اي الجواب مع التخلف شانه فهو بطلان بفتح بطلان ودليل الممثل وهو المطر واثبت
الكبرى بقوله لان الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعي اي مدعي كان ولا شئ مما يتخلف
عنه المدعي بدليل صحيح ينتج ان هذا الدليل ليس بصحيح واثبت الصوري المذكورة
بقوله لان المستلزم له اي للدليل الصحيح وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم
فبطلان المدعي يتخلف عن الدليل يدل على بطلان ذلك الدليل اي فساد فبين
ان الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعي وما يتخلف عنه المدعي يكون بطلا البينة
والنقص الاجمالي شاهد التخلف كان قلنا اي مثل قولنا للفلسفي المستدل بما قدم
العالم الذي ادعاه بان يقول انه اي العالم اثر القديم وكل ما هو اثر القديم فهو قديم
ينتج العالم قديم وهو مطلوب الفلسفة انه اي دليل الفلسفة وكلمة ان مع جملتها
مقول القول جار في الحوادث جمع الحوادث وهو ما يكون وجوده مسوقا بالعدم
سباقا زمانيا فيكون قوله اليومية صفة وضحة لا محترزة اي ينتج قدم الحوادث
اليومية لانها اثر القديم وكل ما هو اثر القديم فهو قديم فالحوادث اليومية قديمة
مع ان حكم المدعي يتخلف عنها فيها اذ هي ليست بصفة مع انها اي الحوادث اليومية

اليومية حادثة بالبداهة لانا نشاهد وجودها بعد كونها معدوم لنا قال في الحاشية
فدليل الممثل هنا باطل لبطلان كبراه المطوية وهي ان كل ما هو اثر القديم قديم انتهى
ففي هذا يكون بطلانه راجعا الى بطلان مقدمة معينة هي الكبرى وقصفت انه يرجع
ايضا الى بطلان مقدمة غير معينة ولا يجاب عن طرف الممثل عن هذا النقص
اي النقص الاجمالي بشاهد التخلف عن دليل الممثل يمنع الكبرى المذكورة وهي قوله
كل دليل هذا شانه فباطل لما بين ان الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعي والذي
يتخلف عنه المدعي فليس بدليل صحيح بل يجاب عنه بمنع الصوري المذكورة ولما
كانت تلك الصوري مركبة لكونها مشتملة على مقدمتين لا تمنع قال في الحاشية
وهذا مسامحة لان المقدمة الثانية كبرى ينتج مع الاولى ان دليل الممثل جار
في التخلف فيضم اليها اليه الكبرى القائلة بان كل دليل جار في التخلف فهو باطل
فلما حذف الصوري واقيم دليلا مقامها تسووج وقيل ان الصوري مشتملة
على مقدمتين وكذا الكلام في النقص بالاستدلال المحال فاعرف انتهى بيان ذلك
ان دليل الفلسفي على قدم العالم مثلا باطل لانه جار في الحوادث اليومية وكل
دليل هذا شانه فهو جار في المدعي المتخلف ينتج ان دليل الفلسفي جار في المدعي
المتخلف فاذا جعلت هذه النتيجة صوري ونظم اليها الكبرى اعني قوله وكل
دليل جار في التخلف فهو بطلان بفتح بطلان ودليل الفلسفي فالمراد بالصوري
هي التي كانت نتيجة الدليل الثاني فلما حذف تلك النتيجة واقيم دليلا مقامها
تسووج في اطلاق الصوري عليه هذا لكن فيه ما فيه بل الاظهر ما قيل ان الصوري
مشتملة على مقدمتين وقس عليه الكلام في النقص بالاستدلال المحال يمنع الجريان
الذي هو مضمون المقدمة الاولى تارة اي في بعض المواضع وينمع التخلف
الذي هو مضمون المقدمة الثانية تارة اخرى فيكون المراد من منع الصوري

منع احدى هاتين المقدماتين والثاني شاهد استلزام الدليل الفاسد المخصوص واليه
اشارة بقوله وقد يستدل السائل الناقض لدليل المعلل على بطلان دليل المعلل بان
يقول انه اي دليل المعلل مستلزم للدور او مستلزم للتسلسل مثله هي المقدمة
الاولى من المقدمتين القائمتين مقام الصوري وهو اي الدور او التسلسل
خالي وقد مر وجه استحالة كل منهما في باب التعريف وهذه المقدمة هي المقدمة
الثانية منهما ويمكن ارجاعهما الى مقدمة واحدة بان يقال انه مستلزم للدور
الحج او التسلسل الحج وانما لم يقل وبانه مستلزم لدور الحج عطفاً على قوله بانه جار
في مدعى اخرج كونه اخصر تنبيها على ندرة وقوع الثاني بالنسبة الى الاول ولهذا
اعتبر الشاهد الاول في تفسير معنى النقض دون الثاني وقد مر فغير ذلك في تفسير
معنى نقض التعريف وكل ما اى كماله دليل يستلزم الحج مطلقاً فهو حج ينتج ان
هذا الدليل حج وقس عليه نقض دليل المعلل يستلزمه فساد اخر غير ما ذكره هنا
كاجتماع النقيضين وارتفاعهما او سلب الشئ عن نفسه وغير ذلك قال في الحاشية
وهنا نفير اخر وهو ان يقال انه مستلزم للدور او للتسلسل وكل ما يستلزمه فهو حج
في يرد المحجب في الصوري ويقول ان اردت انه مستلزم للدور الحج او التسلسل الحج
فلا تم الصوري وان اردت المطلق فلا تم الكبرى انتهى وقد حررت هذا التقرير
في بيان نقض التعريف يستلزم الدور او التسلسل فيما سبق قبل النظر الى هذه الحاشية
ويجوز هذا التقرير ايضا في كل واحد مما بقي من المقاسد لكن الجواب بالتردد لا يجري
في كل منهما بل يجري في ارتفاع النقيضين لان بعضه جائز كارتفاع النقيضين المعدولين
في المعلوم بناء على مذهب من فسر النقيضين بالمفهومين المتشافيين لذاتهما
سواء كان في التحقق والانتفاء كماله القضايا او في المفهوم كما في المفردات
يجوز ايضا في سلب الشئ عن نفسه لانه جائز ايضا اذا كان الشئ ممتنعاً ولا يجوز

ولا يجوز في اجتماع النقيضين لانه غير جائز على الاطلاق فلهذا التقرير لا يكون الصوري
مستحالة على المقدمتين ولا مجال لمنع المعلل الكبرى وهي كل ما يستلزم الحج فهو حج لانه
ما يستلزم الحج وهو حالي بالضرورة هنا اي في مقام النقض باستلزام الدور او الشر
على هذا التقرير ايضا اي كماله مجال لمنع الكبرى في مقام النقض بالتخلف بل منع المعلل
الاستلزام الذي هو مضمون المقدمة الاولى وقد يمنع المعلل الاستحالة التي هي مضمون
المقدمة الثانية مستنداً بقوله لان بعضه آله وركاله دور المخر وبمعنى النسب كالتسلسل
في الامور الاعتبارية غير حج اي جائز وقد صرح سنية هذا فيما سبق فلا يقام
هنا ان يحل على كونه مستنداً لمنع بالتوجيه الذي ذكرنا لانه تفصيلاً لمنع كما قيل بناءً
على ما قاله في الحاشية السابقة وفيجب ان يحجب عن النقض الاجمالي باحد الشاهدين المذكورين
المذكورين من طرف المعلل باثبات المدعى الذي نقض السائل دليله باحد الشاهدين
بدليل اخر غير الدليل الاول سواء كان ما نقضه الدليل الاول من الحد الاوسط والجزء المكرر
مستنداً لما نقضه الثاني من احدهما وذلك يستلزم تغييراً او لم يكن كذلك وذلك يستلزم
انتقالاً فظهر الفرق بينهما لكن الجواب بتغيير الدليل في دفع النقض بشاهد يختلف
غير مفيد لان جريان احد المتساويين في مادة يستلزم جريان الاخر في تلك المادة
والالزام انتفاء المساواة بينهما وكذا جريان الاخر مطلقاً في مادة يستلزم جريان
الاحم مطلقاً في تلك المادة والالزام انتفاء العموم والخصوص مطلقاً بينهما واما
في غيره كشاهد خصوص الفساد فيفيد الجواب بالتغيير ايضا وهذا اي اثبات المدعى
بدليل اخر والجواب به الختام من وجه اي بالنظر الى اصل المدعى وقد عرفت تفصيل
فيما سبق وقد ينقض النقض ومعناه ابطال شاهد النقض باحد الشاهدين
وهذا صحيح ان كان الشاهدان من جنس مختلفين واما اذا اتفقا في الجنس
ففي ابطال النقض بالنقض نظر فنامت وفيجب ان يحجب عنه بالمعارضة ومعنى هذه المعارضة

اثبات صحة الدليل المنفوض بدليل بل على صحة وقد جاب عنه ايضا بخبر المراد من
الدليل او من المدعى او من المادة لكن الاظهر ان جعل هذه التحريات اسانيد للمنع الساقط
وما كان كل واحد من المعارضة والنقض عبارة عن دعوى البطلان بدليل ولم تكن دعوى
البطلان بلا دليل معارضة مسموعة ولا نقضا مسموعا اراد ان يثبت على ذلك فقال **اعلم**
ان المعارض على دعوى المعلن او مقدمة دليله والناقض لدليل المعلن والمراد منهما من
يكون بصدده المعارضة والنقض لان ادعى بطلان الشيء ولم يقم دليلا عليه لا يكون معارضا
ولا ناقضا على الحقيقة اذ لم يذكر اي المعارض والناقض دليلا لاثبات دعوى البطلان
اذا كانت فطرية او لم يذكرها تبنيها اذ كانت بدعيية خفية فلا يسمع اي فلا يقبل عند
النظر دعويهما اي دعوى المعارض والناقض البطلان اي بطلان كلام المعلن لان دعوى
البطلان بلا دليل مكابرة غير مسموعة عندهم واما ادعاء كونه تلك الدعوى من اجلي
البدعييات فيفترسح ايضا اذ دعوى البدهية في محل النزاع غير مسموعة فاخرهم
ويستحق دليل النقص الاجمالي مطلقا شاهد الشهادة على فساد دليل والمراوغة هنا
ما يدل على فساد الدليل من حيث انه دال على فساده فيشمل التخلف وغيره من المفاسد
لما يدل على الفساد لانه يشمل السند المساوي والاخص مطلقا ايضا فاشاهد في
عرفهم بطلان على كل من المعينين المذكورين والاول اخفى من الثاني **قلت** اليس للسائل
الظان استفسار في الحقيقة اعراض على القوم بان قال انكم جوزتم منع مقدمة
محينة بمعنى طلب الدليل عليها فلم لم تجوزوا منع مجموع الدليل اي نفسه اذ مجموع عين الدليل
وانما زاد لفظ المجموع اشارة الى اعتبار الدليل امرا واحدا بمعنى طلب الدليل عليه اي على
مجموع الدليل ووجه ايراد هذا السؤال هناك دون بحث المناقضة انما هو من حيث انه المطالبة
تعلق بالدليل كالنقض فاعرف **قلت** لا اي لسلوه منع مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل
عليه لانه اي منع مجموع الدليل بالمعنى المذكور تكليف اي تكليف السائل المعلن بما اشئ

اي شئ لا يطاق اي لا يتحمل اليه بغير تكليف بما لا يكون في وسع المعلن وهذه المقدمة هي الفعوى
والكبرى مطوية وهي كل تكليف بما لا يطاق فهو مستغنى عن المناظرة واثبت تلك الفعوى
بقوله لان الدليل الواحد لا يثبت الا مقدمة واحدة جلية كانت او شرعية وكل شئ شأنه
فلا يمكن اثباته عليه اي على الدليل المركب من المقدمات وهذا هي الجواب المذكور بحث قال
في الحاشية وهو ان يستفسر عن السائل ان مرادك هل هو منع مقدمة من مقدمة او
منع كل منها او منع مجموع الدليل من حيث المجموع ففي الاول يستدل المعلن على واحد من مقدماته
فان سكنت السائل فذلك وان قال مرادى المقدمة الاخرى يستدل على كل واحد منها وعلى الثاني
على كل واحد منها ثم يستدل بثبوت كل واحد منها على ثبوت المجموع من حيث المجموع وهذا
ما قاله ابو الفتح وتقرير الثالث ان هذا دليل ثبت مقدماته وكل دليل هذا شأنه فثبت
ومعنى قولنا من حيث المجموع اعتبار الدليل شيئا واحدا وحدة اعتبارية انتهى حاصلة
اقام منع القريب الدليل الثاني اعني قوله لان الدليل لا يثبت الا مقدمة واحدة ان اريد اثبات
المجموع او لا بلا احتياج الى اثبات المقدمات اوضح الكبرى المطوية اعني قوله وكل شئ
شأنه هذا فلا يمكن اثباته على الدليل ان اريد المطلق فاعرف **لا يقال** يمكن ان يكون الدليل المط
على الدليل مركبا من مقدمات كل واحدة منها مركبة من مقدمتين يثبت امر مركبا هو عين الدليل
المط اثنائه **لانا نقول** المقدمة اعني قولنا لان الدليل الواحد لا يثبت الا مقدمة واحدة
استقرائية فلا يقع فيها احتمال دليل كذلك عقلا بل يقع فيها تحقق ذلك في نفس
الامر وهو غير معلوم التحقيق فيه واعلم ان الناقض لا ينج اما ان يجري دليل المعلن بجميع
في مادة التخلف او يجري فيها بعد ترك بعضها وصاد سواء كان لذلك الوصف مدخل في
العلية او لا وسواء كان تركه اياه بناء على زعم ان لا مدخل له في العلية او لا والاول
هو النقص الصحيح المشهور والثاني النقص المكسور اليه اشار بقوله **فصل** اعلم ان
الناقض اي ناقض دليل المعلن بشاهد التخلف كما يدل عليه سياق كلامه قد يترك

أي الناقض بعض أو صاف ليل المعلن يعني قد يترك بعض خصوصيات الحد الأوسط في القياس
 الافتراضي وقد يترك بعض خصوصيات محول الجزء المكرر في القياس الاستثنائي إذا كان
 المقدم والثاني مشتركين في الموضوع وأما الحد الأكبر الافتراضي محول الجزء المكرر في صورة
 الاستثناء فلا بد أن يتفاوتا في المتعدي ومادة الخلف لا في ذاتيهما ولا في بعض صفاتيهما
 كذا في التقرير عند إجرائه أي إجراء الناقض ليل المعلن في مدعي آخر غير مدعي المعلن فينتج
 ذلك النقص نقضا مكسورا لوقوع الكسوف بترك بعض أو صاف ليل المعلن وإذا انتقض
 السائل دليل المعلن بالنقض المكسور فلمعلن حينئذ أي حين إذا انتقض السائل بهذا النقص
 ودليله صنع الجريان أي منع جريان دليله في مدعي آخر حال كون ذلك المعلن مستندا
 بأن يقول أن للوصف المتروك من دليل مدخلا في العلنية فترك ذلك الوصف من الدليل
 يستلزم عدم تحققه في مادة الخلف وهذه السند مساو للمنع فأعرف وقد يبطل من إظهار
 السائل هذا السند أي ذاته بآثبات أن لا مدخل لذلك الوصف في علنية مثاله أي مثال
 النقص المكسور أو الدليل المنقوض بذلك النقص متحقق فيما قاله الإمام الشافعي لا يصح
 بيع الغائب عن العاقدين أو أحدهما لأنه أي بيع الغائب بيع مجهول الصفة وكل ما
 هو ذلك فلا يصح بيعه فحقى ناقضناه أي الشافعي أو دليله بأن قلنا أنه أي بذلك هذا
 جاز في عدم صحة تزويج امرأة غائبة عن التزوج مع تخلف ذلك الحكم عنه في تلك
 المادة وكل شيء هذا شأنه ففاسد وأثبتنا الجريان بقولنا لأنها أي المرأة الغائبة
 مجهولة الصفة عند العاقدين أو أحدهما وكل شيء شأنه كذا فلا يصح تزويجها مع أنه
 يقع أن تزويجها صحيح عندك كما هو صحيح عندنا فقد خذنا في هذا النقص قيد
 البيع وهو من خصوصيات الحد الأوسط ويمكن أن يجاب عنه بمنع الجريان مستندا
 للبيعة مدخلا في العلنية ولما فرغ من بيان ما يزيل صحة الدليل شرع في بيان ما يزيل
 حسنه فقال **فصل** لا ينفذ من الدليل مطلقا ولا ينقض أيضا غيره أي غير الدليل كالتوفيق

كالنوعف والمقبم وغير ذلك بالاحتال أي بالتمسك بالدليل وغيره على التطويل وهو زيادة اللفظ
 على أصل المراد لا الفائدة ولا يترك اللفظ الزائد متعينا كذا قاله النفاذ في الاستدراك أو
 بالتمسك بالدليل وغيره على الخفاء أي على خفاء المعنى المراد من الدليل وغيره منها أي غير ذلك
 المذكور مما أي من الشيء الذي يزيل ذلك الشيء وكلمة من أمّا بيانية أو تبعية حسنه
 أي حسنه ما ذكر من الدليل وغيره ولا يزيل صحة كما قرأ وإذا لم ينقض الدليل وغيره بما يزيل
 حسنه ولا يزيل صحة فلا يصح لأحد المناظرين بصيغة التثنية أي المعلن والسائل أن يقول
 أي أحد المناظرين للمناظر الآخر أن ما ذكرته من الدليل وغيره باطل لأن المعنى أي معنى الدليل
 أو غيره الذي أدبته أي أدبت ذلك المعنى بما ذكرته من العبارة بيان لما وهي أمّا مع
 التعبير أو من العبور بمعنى الذهاب سمي اللفظ بها العبور ذهن السامع منه إلى المعنى
 أي ذهابه من سماع اللفظ إلى فهم المعنى المراد منه يصح إفادة ذلك المعنى
 بعبارة أحسن منها أي من العبارة وإنما لا يصح ذلك النقص بالوجه المذكور
 لأن وجود الطريق الرابع وهو العبارة التي كانت أحسن من عبارة المعلن وعبر
 عنها بالطريق لذهاب ذهن السامع منها إلى المعنى كما عرفت من وجه تسمية اللفظ
 بالعبارة لا يوجب أي لا يقتضي وجود ذلك الطريق الرابع بطلان الطريق الرابع
 الذي ذهب إليه المعلن في تاديه المعنى المراد وإنما يصح الاعتراض به أي بوجود الطريق
 الرابع على حسن العبارة لا على صحتها وبسبب هذا الاعتراض أي الاعتراض بوجود
 الطريق الرابع يبين الطريق وهو أي يبين الطريق ليس من دأب المناظرين
 بكسر الراء ويجوز الفتح فكذا الجواب عنهم ليس من دأبهم وهذا أي في هذا المقام
 استثناء متصل أي مستثنى استثناء متصلا والمستثنى منه قوله أو الخفاء أو
 إمكان الاتصال يقطع الانقطاع وهو أي الاستثناء أن كون التعريف مطلقا خفي
 من المعرف يبطله أي التعريف وكذا كونه مساويا له في الموضوع والخفاء كما عرفت

من اشترط كون التعريف اجلي من الموقف في صحة التعريف مطلقا وما فرغ من بيان النقض
المشهور وهو نقض الدليل وغيره من حيث المنع شرع في بيان النقض الغير المشهور
وهو نقض العبارة فقال فصل قد ينقض العبارة سواء كانت تعريفا او تقييما
او دليلا او سندا او غير ذلك ومعناه اي معنى نقض العبارة دعوى السائل
بطلانها اي بطلان العبارة حال كون السائل مستدلا بحجتها اي بحجة
تلك العبارة فان علم اللغة او قانون علم الصرف او قانون علم النحو
بان قال مثلا هذه العبارة مخالفة لقانون النحو وكل ما هو مخالفا لقانون النحو
فمردود ببيان الصوري هكذا لان هذه العبارة مشتملة على الاخرى قبل ان ذكر
لفظا ومعنى وكل ما هو شأنه كذا فهو مخالفا لقانون النحو وقصر عليه غير مقتضى
عنه اي عن هذا النقض يمنع مخالفتها شيئا من القوانين حال كونه مستندا بذهب
من مذاهب اهل العلوم العربية مثل النحو والصرف واللغة الذي تصح بناء عليه
اي على ذلك المذهب تلك العبارة بان قال صاحب العبارة مثلا في التصور السابق
صوريك هذه ممنوعة لان العبارة التي اردت نقضا مبينة على ما ذهب اليه الاخفش
وتبعه ابن جني من ان الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى جائز وقد اشتهر بين الطلبة
والكلمة ان ناقض العبارة اي المعترض عليها مستدل وقد عرفت ما فيه فذكر ومثلا
اي معنى كون ناقض العبارة مستدلا ان الاعراض على نقض العبارة بحجتها لقانون
العرب لا يصح ذلك الاعراض بناء على طريق المنع اي على طريق المطالبة بل يصح على
طريق الابطال والاستدلال هذا اذا لم يعبروا عما صاحب العبارة صحة عبارة ضمنها
واما اذا اعتبر ذلك فيصح الاعراض عليها على طريق المنع ايضا لكن هذا النقض لا يقع للمحلل
وكذا لا ينفع منع صحة عبارة المانع بعبارة الدعوى الضمنية عند منع المانع مدعاه
اي مدعى المحلل الغير المدلل او عند منعه مقدمة دليله غير المدللة لان الواجب عليه عند

عند منع المانع اثبات ما منعه فلا ينفع نقض عبارة المانع وكذا لا ينفع منعها بالعبارة المذكورة
اذ لا يلزم منه اثبات ما منعه السائل لانه لا يلزم من ابطال العبارة ابطال المنع وكذا لا يلزم منع
العبارة منع المنع بل هو اي النقض المذكور وكذا المنع الذي ذكرناه انتقال منه اي من المحلل
الى بحث اخر عبرا وجب عليه فقطن قال في الحاشية اشارة الى ما سبق وهو ان هذا اذا
كان بدون اثبات ما منعه المانع فللمحلل فم انتهى يعني ان يكون الاعراض المذكور من المحلل
عبارة المانع انتقالا منه الى بحث اخر اذا كان الاعراض بدون اثبات ما منعه المانع فليس هذا
يكون المحلل مفرجا من كل وجه واما اذا كان مع اثبات ما منعه المانع فلا يكون انتقالا
منه الى بحث اخر فليحذر هذا لا يكون مفرجا من كل وجه بل مستغلا بما لا فائدة فيه وبالحجة
ان النقض اربعة الاول نقض التعريف والثاني نقض التقييم والثالث نقض الدليل والرابع
نقض العبارة مطلقا قال في الحاشية ان قلت بل هو ستة لان معنى النقض الهدم والاعراض
فيدخل فيه ابطال الدعوى الغير المدللة وابطال المقدمة الغير المدللة قلت الكلام في النقض
المصطلح وهما يستبان غصبا في اصطلاح المناظرين او يقال الكلام في النقض
المسموع بالاتفاق وهما غير مسموعين عند المحققين كما سبق انتهى منشأ
الاعراض جعل النقض بالمنع الذي هو الهدم والابطال مطلقا ومورده
تقييم النقض الى الاقسام الاربعة المذكورة بسبب انتقال الجميع والخصر الذي هو شرط
في صحة التقييم كما مر وتقديره ان هذا التقييم دبط لانه غير جامع لافراد المقسم
اذا هو غير شامل لابطال الدعوى الغير المدللة وابطال المقدمة الغير المدللة مع ان كلا
منهما داخل في المقسم وكل تقييم هذا شأنه فهو غير جامع لافراد المقسم فاذا انقسمت
الى هذه النتيجة الكبرى اعني قولنا وكل تقييم شأنه كذا فهو دبط ينتج عمن الدعوى
والجواب عنه بمنع المقدمة التي اشتملت عليها الصوري من الدليل الثاني وسند ذلك المنع
تجزير المراد منه المقسم بان يقول المراد منه المنع الاخص وهو النقض المصطلح لا الاعم وهو

النقض القوي أو يقول المراد به النقض المسموح بالانفاق فلا النقض المسموح مطلقا
وإنما طلب الدليل على المدعى مطلقا أو طلب الدليل على المقدمة مطلقا فلا يستلزم كل منهما
نقضا مطلقا أي مجردا قيد التفصيل بل يسمى نقضا تفصيليا أي نقضا مقارنا بقيد
التفصيلي ولما فرغ من بيان احوال التصديق لفظا ومعنى شرع في بيان احوال ما
يلحقه وهو المركب الناقص الذي كان قصد بقاء معنى فقال **فصل** اعلم ان المركب الناقص
إذا كان قيد المحكوم به في القضية المحلية فذا أي المركب الناقص الذي كان قيد القضية
تصديقه معنى قال في الحاشية بمعنى قولك هذا انسان رومي بمنزلة قولك هذا انسا
رومي انتهى لأن الحكم على الشيء بأنه انسان بالرومي فيكون قولك هذا انسان رومي
بمنزلة قولك هذا انسان رومي وقس عليه نظائره وإذا كان كذلك فيرد عليه
أي على المركب الناقص الذي كان قيد للقضية المنع المجاز للقوي مجردا ومنع سند مطلق
مثال المركب الناقص الذي كان قيد للقضية كان تقول أي مثل قولك هذا انسان
رومي لفظ الرومي مركب ناقص قيد للمحكوم به في هذه القضية فللسائل أن يمنع
منعوا جاز بالقوي مطلقا روميته أي كون ذلك الشيء المشار إليه روميا فقط
أحدون أن يمنع انسانيته فإن اجاب المعلن عنه بأن أثبت أي المعلن روميته أي كونه
المشار إليه روميا بدليل فيجوز للسائل أن يمنع منها حقيقيا مطلقا مقدمته
ذلك الدليل الذي أثبت المعلن به روميته المشار إليه أو أن يعارضه أي ذلك الدليل
معارضه تحقيقية بأشياء نقيض مدعاه أو مستلزم نقيضه أو أن ينقضه
أي ذلك الدليل نقضا تحقيقيا لبيان بطله بأحد الشاهدين المذكورين فيما سبق
والمستفطن أي الزكي لا يخفى عليه أي على المستفطن ذلك أي المذكور من الأبحاث المذكورة
السابقة فلا حاجة إلى تقريرها بالأمثلة هنا وكذا لا يخفى عليه جواب كل منها
من طرف المعلن إذ البحث هنا في الجائز كالبحت في التصديق الصريح من غير خلاف

بلا فرق بينهما فالمستفطن يستخرج به بالقياس عليه وإذا لم يكن أي المركب الناقص تفصيلا للقضية
وهو كان قال مثل قول أحد علماء زيد هذا ليس بقيد أصلا فلا يعتبر عليه أي على المركب
الناقص الذي لم يكن قيد للقضية بشئ من المنوع الثلثة وغيرها لأنه ليس بتصديق معنى
فلا يخرج فيمن من المناظرة كما لم يرد ولا إنشاء إلا يعتبر من عليه أي الفقه ذلك اللفظ لقانون
العرفي وهذا الاستثناء منقول ويجوز أن يكون منقطعا بتخصيص الشيء بالمنوع الثلثة
لكن هذا الاعتراض غير وارد على الإطلاق بل يرد إذا خالف أي إذا خالف ذلك اللفظ
لقانون العرفي وظاهر كلام المصنفين بأن ذلك الاعتراض لا يكون إلا بطريق الإبطال
ويمكن أن يحمل على العموم إذ يجوز أن يعتبر من عليه بطريق المطالبة أيضا باعتبار الدعوى
الضميمة عن جانب صاحب العبارة ولما فرغ من بيان كيفية المناظرة أراد أن
يبين كيفية المجادلة لاحتياج المعلن إليها أيضا إذا كان الخصم متعذرا فقال **فصل**
وإذا اجاب المعلن أو من يقوم مقامه عن اعتراض السائل على كلامه بجواب مبتني على ما
أي على مقدمة سلمه أي تلك المقدمة وتذكير الفهم باعتبار لفظ ما السائل وإذا بطريق
الترتيب المعلن ما منه السائل المدعى أو المقدمة بدليل مشتمل على مقدمة واحدة
هي سلمه عند السائل حال كون ذلك مع علم المعلن أي مقارنا له بأن الذقة المقدمة
سلمه باطل فذا أي جواب المذكور جواب الزامي جدلي لحصول الالتزام بناء على ما
سلمه السائل لا تحقيقا لكونه غير مبني على ما في نفس الأمر واليه أشار بقوله وليس
الغرض منه أي من مثل هذا الجواب اظهار الحق بل الغرض منه الزام الخصم وقوله فقط
تأكيد للحصر المستفاد مما قبله وكذا أي مثل الجواب المذكور في كونه جوابا الزاميا جواب المعلن
بأشياء أي إثبات المعلن ما منه السائل بدليل هو مغالطة وقدمه بيانها قال في
الحاشية وكذا معارضة السائل ونقضه بمغالطة مع علمه بأن مغالطة سؤال جدلي واجل
هي المدافعة للاسكات لاظهار الحق انتهى انما قال مع العلم بأنها مغالطة لأنه لو لم يعلم

كونها مغلطة بقصد بها اظهار الصواب البتة فلا يكون سؤالا جديا كما يكون تحقيقا
حال كون ذلك الاثبات مع علمه اي حقارنا لعلم المعلن بانه اي ذلك الاثبات المغالطة
واذا كان الفرض من التزام الخصم لا اظهار الصواب فلا ينبغي للمعلن ذلك الجواب في جميع
الاوراق الا اذا كان الخصم اي الذي رقت كون الخصم منعنا وفسره بقوله اي طالبا
ذلك الخصم لا طالبا لاظهار الصواب لكونه ضد اسكان الخصم لا اظهار الصواب
ولما بين الجواب الجدي لا الزامي فاسب ان يبين الجواب الخفي ايضا بل هو الذي يقرب
فقال فاجواب الخفي هو الجواب الذي بناء اي ذلك الجواب المعلن بالرفع فاعل بي
على ما اي كلام علم المعلن حقيقة اي ثبوت ذلك الكلام في نفس الامر وذلك بان يثبت
المعلن ما منه السائل المدعى والمقدمة بريل مشتمل على مقدمة علم المعلن حقيقة
سواء كانت تلك المقدمة مسلمة عند السائل او لا وقس عليه سؤالا الخفي ولو اضر هذا
الى اضر الفصل كان السب بقوله لكن السائل اذا سكت في اي حين اثبت المعلن ما منه
السائل بريل مشتمل على مقدمة مسلمة عند السائل كذا نقل عنه يحصل الالتزام لان
السكت في دليل الجزم عن الاعتراض على جواب المعلن فبذلك يحصل الالتزام وان لم يسكت
السائل في من منع ما سلمه من المقدمة في قبل اي من قبل من اياه وانما فيه اذ ليس له
ان يمنع مسلمة على الاطلاق للزوم التناقض بين كلاميه فله اي للسائل ذلك اي منه
ما سلمه اذ له اي للسائل ان يدعي حصول الرد اي عدم الجزم بوقوع ما سلمه فيشمل التزم
والظن كما يشمل الشك بقرينة قوله بعد حصول الجزم وهو يشمل اليقين والتقليد والجهل
المركب لكن هذا الادعاء ليس له في جميع الاوقات بل في ما اي في مدة لم يكن ما سلمه
برهنا جليا واما اذا كان برهنا جليا فليس له ذلك ولذا اي ولان السائل المانع
الرد بعد الجزم ما لم يكن مسلمة برهنا جليا قيل ان المانع اي السائل بطريق المطالبة
لا منه عيب له اي المانع يعني يجوز له ان يسلك الى اى مذهب شاء ولما فرغ من بيان

من بيان المناظرة على تقدير عدم النقل شرح في بيان المناظرة على تقدير النقل فقال فصل
ثم للشرح اي ليقع شرح منا في بيان المناظرة سبق تفسيرها في اول الرسالة على تقدير
النقل قد اشترنا الى تفسيره فيما سبق ان كنت ناقلا وقد مر تفسيره فلا يخفى اما ان
تلتزم صحة المنقول او لا فان لم تلتزم صحة المنقول سواء كان قريبا او بعيدا او متصفا
او غير ذلك فلا يرد عليك شيء من المنوع الثلاثة الا طلب السائل منك نصيحة النقل
والمراد بالنقل هنا المعنى الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى ولا المنقول فاعرف
وهذا اي طلب نصيحة النقل معنى منع النقل واذا اورد المانع عليك بهذا الوجه فلك
ان تثبت صحة نقلك باحضار كتاب مثلا وقس عليه الاثبات باحضار الشيء
المنقول عنه وان التزمت صحة اي صحة المنقول وذا اي التزام صحة المنقول لا ينقل
في المقدم والاشياء لان المراد من الصحة المطابقة للواقع كذا نقل عنه يعني مطابقة الحكم
للوواقع وهي انما تنصور في الجزم الذي يشمل الصدق والكذب وكون الانشاء والمفرد
الذين لا يحملاها فيرد عليك اي على منقولك الذي التزمت صحة الابحاث
السابقة من المنوع والمناقشة والاجوبة المذكورة فيما سبق الا ان يكون منقولك
مما يجب الايمان به وهو قول الله وقول رسوله فلا يرد عليه مضمون اعتراض
لكن يرد على تأييد هفاك كذا نقل عنه يعني لو نقلته لتأييد ما قلته فكان ذلك
ادعيت ان هذا المنقول يؤيد ما قلته في يرد عليك الابحاث السابقة في
باب التصديق واما ورود الاعتراض على لفظ الرسول بمخالفة القانون العرفي
فيه تامل فاعرف ومن جملة التزام صحة اي المنقول حكمك عليه اي على المنقول
بانه اي المنقول صحيح اي مطابق حكمه للواقع او تقوية مقالك بالرفع عطف
على قوله حكمك به اي بالمنقول بان نقول هو مقول لمخالف او نورد في مقام
تأييد مقالك ولما فرغ من بيان كيفية المناظرة شرح في بيان ما انتهى اليه

فقال خاتمة وجه التسمية بها ظاهرياً وهو أنها خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبر محذوف ثم يقول
ان البحث هو في اللغة التفتيش والتحقيق وفي العرف يطلق على ثلاثة معان احدها
عمل الشيء على الشيء والبيان له سواء كان بينهما أو نظرياً وثانيها اثبات النسبة
الإيجابية أو السلبية بالاستدلال بينهما عموم وخصوص من وجه وثالثها المناظرة
التي هي صفة المناظرين والمراد هنا هو المعنى الثالث بقرب قوله بين المعلن والسائل
لا يتسلسل إلى غير النهاية بل ينتهي إلى أحد الأمرين لأنه لا يخرج إما أن ينتهي فلا
البحث إلى خبر المعلن فيقبل إضافة المصدر إلى فاعله وقوله عن دفع اعتراض السائل
متعلق بالخبر وإضافة الدفع فيقبل إضافة المصدر إلى مفعوله أو ينتهي ذلك البحث
إلى خبر السائل فيقبل إضافة المصدر إلى فاعله أيضاً وقوله عن الاعتراض متعلق بالخبر
وقوله على جواب المعلن متعلق بالاعتراض ولما كان هنا احتمال آخر وهو التسلسل إلى
غير النهاية أشار إلى عدم تحققه بقوله إذا لم يكن جريان البحث بينهما متسلسلاً إلى غير
النهاية لأنه خارج عن رسم البشر فيلزم أن ينتهي إلى شيء وينقطع فلا يخرج إما أن ينتهي
إلى خبر المعلن أو ينتهي إلى خبر السائل وإما البحث المنقطع لما عجز الخبر عن المدة كونه
فلا كلام فيه إذا مراد بالبحث هنا ما هو جارٍ بين المعلن والسائل والبحث المنقطع
هو لوجود المنع غير جارٍ بينهما فعرف وخبر المعلن يسمى في العرف أي في عرف
المناظرين أي في ما مصدر مبني للمفعول ويسمى خبر السائل يسمى في عرفهم الرأى
مصدر مبني للمفعول أيضاً ولما توهم كونها مبنيين للفاعل دفعه بقوله ويقال
أفهم السائل بالرفع فاعل أفهم المعلن بالنصب مفعول إذا الأول في مثل هذا يجب
أن يكون فاعلاً لدفع الالتباس كما بين في كتب النحو ويلزمه أن يقال في عرفهم المعلن
مفعول المناظرين الأول ويقال السائل ملزم ^{بالفهم} بقوله في الأول ويقع الزام في الثاني
وإذا كالا الأمر كذلك في إضافة الأفعى منى أضيف إلى المعلن فيقبل إضافة المصدر

المصدر إلى مفعوله لأن فاعل الأفعى هو السائل والمعلن مفعوله كما علم من قولهم أفهم
السائل المعلن وكذا أي كما إضافة الأفعى إلى المعلن الزام السائل أي إضافة الزام
إلى السائل في كونها إضافة المصدر إلى مفعوله لأن فاعل الزام هو المعلن فالسائل
مفعوله كما علم من قولهم الزم المعلن السائل ثم اعلم أن السؤال بأي لفظ كان ولما
اللفظ السؤال فقد يكون بمعنى الالتصاق في يتعدى إلى مفعولين بنفسه وقد يكون بمعنى الاستفهام
في يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بكلمة عن كذا قيل قد يكون بمعنى الاعتراض أي بمعنى
الدفع مطلق سواء كان منعا أو نقضا أو معارضة وسواء وقع على المعنى أو العيا
كما مر فذا أي السؤال بمعنى الاعتراض سؤال المناظرين بكره الرأى ويجوز الفتح
وقد يكون بمعنى الاستفسار أي بمعنى طلب البيان مطلقاً وإشارته بقوله أي
الاستفسار أي استفسار السائل من المعلن أو من المتكلم مطلقاً عن معنى اللفظ
مطلقاً أو الاستفسار منه عن وجه التركيب مطلقاً أو الاستفسار منه عن
تفصيل الجمل أو الاستفسار عن غير ذلك وهذا أي السؤال بمعنى الاستفسار ليس
واخلاً في المناظرة التي هي صفة المناظرين ويجوز أن يراد بها معنى الفن فاعرف
والكتاب وهو كتاب من كتب التفسير للزمخشرى جازاه العلامة مشحون أي مملو
به أي بالسؤال الذي هو بمعنى الاستفسار بمعنى وقوعه فيه كثير جداً مما في غيره من الكتب
كما لا يخفى على من طالعها والسري في ذلك أن كلامه استع وكن كلام الرسول عليه السلام
لا يجوز السؤال عنه بمعنى الاعتراض عليه بل السؤال عنه بمعنى الاستفسار عن
لطفائف معانيه وبدايع تراكيبه ولا بأس بذلك أي بالسؤال بمعنى الاستفسار
عند خفاء المسؤل عنه أي إذا كان المسؤل عنه خفياً عند السائل بل يجوز أن
يسأل عما هو عالم به نجيهاً منه كذا قيل ومما ينبغي أن يعلم أن الطلبة السؤال
والاستخبار والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة متفاربة مرتبة بعضها فوق

بعض فالتطلب اعتبارا لانه يقال فيما تسله عن غيرك وفيما تطلبه من نفسك والسؤال
لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال في الاستعانة
فيقال تسله كذا وفي الاخبار فيقال تسله عن كذا والاستخبار استدعاء الخبر
وهو اخص من السؤال فكل استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام طلب الافهام وهو
اخص من الاخبار فان قوله وانت قلت للناس اخبار ليس باستفهام فكل استفهام
استخبار ولا عكس والاستعلام طلب العلم وهو اخص من الاستفهام اذ ليس كل ما يفهم
يعلم بل قد يقطن ويحس فكل استعلام استفهام ولا عكس كذا قيل ولما كان حاصل كل
من المنوع الثلاثة امرا مرتبا على نفسه مغيرا لها جعله جزءا من الخاتمة فقال
فصل اعلم ان حاصل منع مقدمة الدليل وحاصل نقضه اي نقض الدليل يعني ما يلزم
لكل منهما ابقاء دعوى المعلن بل لا دليل يثبت به المدعى اذ الدليل المقصود باحد
الوجهين المذكورين لا يثبت به المدعى فما دام مقدورا لا يكون دليلا على تلك
الدعوى سواء كان دليلا في نفسه او لا فتبقى بلا دليل ولما كان المدعى مبنيا
على الدليل وتوقعه انه يلزم من ابطال الدليل المدعى انه يبنى على ذلك الدليل دفعه
بقوله وليس حاصل نقضه اي نقض الدليل باحداثا هذين ابطال لدعوى المعلن
وكذا ليس حاصل منع مقدمة الدليل منع المدعى ولا يتوقع كون حاصله ابطالا لدعوى
المعلن حتى يقال وليس حاصله ابطالا لدعوى المعلن كما قيل ولعل المصنف اكتفى
بذكر الاولى عن الاخرى عن الاخرى فلا يرد عليه انه لو قال لا ابطال لدعواه
لكان اخصر ولعل فافهم اذ الدليل ملزم للدعوى ولا يلزم من ابطال ذات
الملزم ابطال ذات اللزم وهنا اربعة اشياء احدها ان ثبوت الملزم يستلزم
ثبوت اللزم والثاني عدم العكس والثالث ان بطلان اللزم يستلزم
بطلان الملزم والرابع عدم العكس اذ يجوز ان يكون له اي لللزم ملزم اخر

اخر غير الذي ابطال لجواز هجوم اللزم من الملزم كالحاجة اللازمة للشارع وادانته
جواز هجوم اللزم فيجوز ان يكون للمدعى بفتح العين وما كسرهما فيا في عنه السابق
دليل اخر غير الذي ابطال وكذا اي كما كان حاصل المنع والنقض ابقاء دعوى المعلن بل لا دليل
كذلك كان حاصل المعارضة مطلقا المساقة الا في المعارضة بالقلب اذ المعارضة
حكما ابطال دليل المعلن كما قال في التلويح ان الدليل الصحيح لا يقوم على التقيضين ولذا
قيل ان المعارضة بالقلب في قوة النقص الاجمالي كذا في التقرير ولما كان المساقة
بمحلة فسترها بقوله اعني بها ان يسقط ويبطل كلاهما في الادعاء دليل المعارضة
دليل المعلن برفع الاول ونصب الثاني وتقديم المرفوع على المنصوب في مثل هذا واجب
كما بين في النحو وذلك من قبيل تنازع الفعلين في الفاعل والمفعول وبالعكس يعني وان
يسقط ويبطل دليل المعلن دليل المعارضة قال في الحاشية وذلك لان الدعوى لازم
الدليل ملزم ويبطل الملزم ببطلان اللزم فكان المعارضة يقول ان دليلي ابطال دعواك
فيبطل دليلك لان بطلان اللزم يدل على بطلان الملزم وكان المعلن يقول ايضا
انه دليلي ابطال دعواك فيبطل دليلك الذي عارضت به اعلم ان عانجه دليل المعارضة
دعوى المعارضة قوله فيبقى مدعى المعلن بل لا دليل وكذا يبقى مدعى دليل المعارضة بلا دليل
انتهى برأيه ان ابطال دليل المعارضة دليل المعلن وبالعكس ليس بالذات بل بواسطة
ابطال المدعى فظهر الفرق بين النقص والمعارضة لانه النقص يتعلق بالدليل فحسب
ثم اعلم ان المراد من الدليل ما يلزم من ثبوت ثبوت المدعى فخرج عنه الامارة اذ لا يلزم
من ثبوتها ثبوت المدعى اذ الدليل الصحيح اي المطابق للواقع بجميع مقدماته لا يدل
على خلاف مدلوله اي على خلاف مدلول الدليل الصحيح والخلاف بعم التقيض وما يستلزم
من المساواة والاخص منه مطلقا والذي يدل على خلاف مدلوله فليس بدليل صحيح بل هو
باطل بدليل يدل على خلاف مدلوله فظهر منه التقريب تام فافهم واذا كان حاصل المعارضة

المسألة فبقي متى يفتح العين المعلق بلا دليل صحيح يثبت به المدعى سقوطه با
قائمة المعارض بلا دليل على خلاف مدلوله قال في الحاشية وكذا بقي متى المعارض بلا دليل
صحيح يثبت به المدعى وإنما اكتفى في المتن بالاول ولم يتعرض فيه للثاني لان الغرض في
المعارضة ابطال دليل المعلق ويلزم بطلان دليل المعارض واعلم ان هذين التفرعين
على قوله وكذا حاصل المعارضة المساقطة مع ملاحظة التغير المذكور للمساقطة
لا على قوله اذ الدليل الصحيح انما هو وهو ظاهري فترجمها على قوله اذ الدليل الخ وفتح
المساقطة على هذين التفرعين فقد اخطأ خاطي واذا بقي مدعى المعلق في المعارضة
بلا دليل فليس حاصل المعارضة ايضا ابطالا لدعوى المعلق هذا ينبغي على مذهب من
قال ان المعارضة تتعلق بالدليل لا بالمدعى لكن ياتي عنه ظاهر ما ذكره في الحاشية السابعة
من دليل المساقطة وهو قوله لان الدعوى لا زعم الخ وايضا ينافي ذلك لما اختاره
في تعريف المعارضة من مذهب الجمهور اللهم الا ان يقال اشار في الموضعين الى
المذهبين وكذا ليس حاصل كل منهما ابطالا لدعوى المعارض وقدمت وجه تفضيل
الاول بان ذكر واذا لم يلزم من ابطال الدليل ابطال المدعى الذي هو الغرض الاول
فاقوى الاعتراضات عن طرف السائل ابطال المدعى الغير المدلل والمقدمة الغير
المدللة وقوله بدليل متعلق بالا بطلان لا بالدليل وان سمي في الكعبية في عرفهم قال
ابو الفتح انه الدخول في الدعوى اقوى من الدخول في الدليل انتهى لان الدعوى من جملة
المقاصد بخلاف الدليل فانه من جملة المبادئ والدخول في المقاصد اقوى من الدخول في
المبادئ ان قلت الغضب غير مسموع عند المحققين فكيف يكون قوته بالنظر
الى انه لكونه متعلقا بالدعوى مع الاستناد الى الدليل واما بالنظر الى كونه مسموعا
ومقبولا فلا قوة له بل لا صحة له في هذه الحاشية عندهم واسلمها اي سلم الاعتراضات
وارادها في اظهار الصواب واصفها المنع اذ لا يجب سند ولا دليل هذا دليل الاولية

الاولية واما اوليته فلما مر في بيان وجه تقديم المنع على غيوبه واما اضعفيتها
فلانه لا يفيد القبح كما يفيد اقواه ومن اراد الاستقصاء في تحصيل فرع المناظرة
فعليه ان ينظر ويعمل برسالتنا المعمولة الى المؤلف وقد مر وجه التغير في التاليف
بالعمل في شرح الديباجة لتقرير قوانين المناظرة بغرض تقرير جميع قوانين علم
المناظرة وعلى المستفيدين اي المتعلمين الطالبين الفائدة طرفه تنقير خبر مبتدأ
مؤخر وقوله احسن انه ارشادهم جملة دعائية معترضة عن احديهما اي احدي الراييين
الظاهرة متعلق بالمستفيدين ويجوز تعلقه بالارشاد ان يستغفروا اي ان يطلبوا
المغفرة مما اورد مبتدأ مؤخر لي متعلق يستغفروا ولوالدي عطف على الضمير المحرور
فاعيد الجارية وجوبا على المذهب المختار وفيه تغليب وان يدعوا لنا اي
لوالدي لانها السبب الظاهري لتاليف الراسيتين بدخول الجنة التي هي دار
الخلد والنعيم بالنعم الباقية فيها ومن لا يشكر الناس الذي انعم لا يشكر الله الذي
خلق ورزقه ونعم لان الناس وان كان منعا غير حقيقي لكنه منعم ظاهري فخرج شكره
لا يشكر الله الذي هو المنعم الحقيقي ولان شكر الناس اسهل من شكر الله فمن لم يات
بما هو اسهل لا ياتي بما هو اصعب ولعل عطف هذه الجملة على جملة وعلى المستفيدين
ان يستغفروا من قبيل عطف العلة على المعلول ولما كان اتمام هذه الرسالة
عن نعمائه ثم وجب ان يحمد عليه فحمد الله تعالى على اتمام فقال الحمد لله على اتمام هذه
الرسالة وقوله بعزته وجلاله اي بقدرته وخطبته متعلق بقوله ثم ثم الثلاثي لفظه
خبر ومعناه يحتمل الاخبار والاشياء الصالحات اي الاقوال والافعال التي
صلحت واستقامت وسبحان ربنا كلمة سبحان علم للشيخ مصدر يستحس
بمعنى ترهته تغزبها بليغا وهو لازم الاضافة اليه لكن كلام صاحب الكشاف
يدل على انه علم سواء اضيف اولاه او انه غير منصرف للالف والنون المزيدتين

مع العلمية وقيل انه اذا استعمل مضافا لا يكون علميا بل اسم المصدر اذا الاعلام لا تضاف
واذا قطع عن الاضافة يكون علميا غير منصرف ويستعمل هذا اللفظ في مقام التعجب
فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة والتعجب تبعاً ويجعل التنزيه ذريعة له
كما في قوله سبحانه الذي اسرى وثاقه يقصد به النبي كما في قوله سبحانه هذا بهتان
عظيم اذ المقصود التعجب من عظم الامر ان قلح وانتصابه بفعل مضمر تقديره استج
اسم سبحانه ثم نزل سبحانه منزلة الفعل وسد مسدده والمعنى انزله تنزيها
بليغا مما يضيف اليه اعدائه تعالى يقول الظالمون علوا كبيرا رب العزة اي
صاحبها وضافة الرب الى العزة لاختصاصها به تنزلا عزة الآلهة وتنزلا عزة
وهو بالكرامات ما يدل مما قبله او عطف بيان او صفة له ويجوز فيه التنبه
والرفع بتقدير الفعل والمبتداء وقوله عما يصفون اي عما يقول المشركون فينه
متعلق بسبحان اجمعوا على ان الله تعالى موصوف بجميع صفات الكمال ومنزه عن
صفات نقصا كلها وسلام مبتداء مخصوص خبره قوله على المرسلين من الانبياء
الكرام صلوات الله عليهم اجمعين ولقد احسن المص حيث اختتم برسالة
محمد صلى الله عليه وسلم كما افصحها به فقال والحمد لله ليكون النهاية كالبداية والاشارة الى ان
الايق للعبد ان يجتهد الحمد لله تعالى بجد ونعمة عليه لا يكون كما يكون التوفيق لما يلف
هذه الرسالة نعم من نعم الله تعالى كذلك انما ما نعمة اخرى فيلحق ان الحمد عليه محمد
فيكون انما افاض ما قدر عليه رب العالمين اي مربيهم وما لكهم ومنهم من كيف
ما يشاء ويختار وعن علي رضي عن احب ان يكتب بالملك الى الاوفى من الامم يوم
القيمة فليكن اخر كلامه اذا قام من مجلسه سبحانه ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين كذا في الكشاف وغيره من كتب
التفسير فليكن اخر كلامنا الحمد لله بجزته وجلاله ثم الصالحين وسبحان ربك



ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب
العالمين

قوله المودع في هذه الاغان
 في صورة واحدة مثلا
 وعلاوي مثلا زنة وجودا
 وبعدها الاولى انه قد
 والانية انه في الانبات
 والانية حتى وفصل
 فالاول اصر في وان كانت
 الاخرى ان في ذلك لان
 قوله غير وذلك لان
 مودة اقدم لواقع المودع
 في حانة القصة لكن القصة
 المتأخر في الامور الحقيقية
 قوله الذي هو الاخر في
 اشرار عما من قوله بعدم
 منه قوله في في طرقت
 فيه انه يعلم ان ذلك مما
 اضطلع به كسفر بان
 المنع في اصطلاحهم انها
 طلب الدليل وفي بعض
 الكتب اقوي على في السنة
 والمجارات ايضا
 قوله ولا يراد على هذه القصة
 فيه انه لو اراد عليه يقضي
 المنع نفسه لكان سفاكا
 مجرورا ايضا وبسبب تصور
 المنع قوله والنفس في
 عرفهم اه الظان لا يكره
 امر السند ههنا بعد الزمان
 الى ما يجي قوله اننا مع
 تقسيم النسخ فيكون
 اطلاق النسخ عليه
 بطريق المحاذلة ليس و
 بنسخه بل في قوله
 الى المقسم ثم انه اذا
 اضيف اليه الكل كان
 من الكل وانما اضيف
 الى الكل

۴ ریخته از اجتماع اقسام افلاکات خفیه

منقول من المخطوطات
التي في المتحف
الاسلامي في القاهرة

من مقدمات دليل **فصل** المنع اما مجرد عن السند او مقرون به والسند ما ذكر
المانع لزمه انه يستلزم نقيض الملم وبكيفية الاستناد به جواز وعقلا فقد يذكر على
سبيل التخيير كان يقال لا نعم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا وقد يذكر
على سبيل القطع كان يقال كيف وهو ناطق او يقال انما يصح ما ذكرته لو كان غير ناطق
وليس كذلك ولما كفي في السند تجاوز لا يتوقف صحة المنع على اثبات الذي
ذكر على سبيل القطع ويسمى المنع الذي سنده هو الصورة الثالثة حل لان فيه بيانه
بمعنى المقدمة المنعوبة واكمل هو بيان منشأ الفلأ و اكثر وقوع الحق بعد النقص
الاجمالى وسنوفه **فصل** الواجب على الممثل عند منع السائل مدعاها الزهر
المدل او مقدمة دليله اثبات ما منوه لان هذا مطلوب المانع وذلك لاثبات
نوعه احدى اذكر دليل ينتج المنع والافراط بطلان السند المساوى للممنوع
لان ابطاله يبطل نقيض المنع فيثبت عينه لاستحالة ارتفاع النقيضين وبيان
هذا ان معنى مساوات السند للمنع واخيه منه والسند لا احتمال الفعلي خمسة قسم
المساوى والاخص مطلقا والاعم مطلقا والاعم من وجه والمباين ولتمثيل
الحل فاذا قلنا هذا الشئ ليس بشئ احك لانه ليس بانسان فان قال ان
لا نعم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا فمذ سند مساو لنقيض المنع
وهو انه انسان وان قال لم لا يجوز ان يكون رجلا فمذ اخص مطلقا وان
قال لم لا يجوز ان يكون حيوانا فمذ اعم مطلقا وان قال لم لا يجوز ان يكون بشرا
فمذ اعم من وجه وان قال لم لا يجوز ان يكون حجرا فمذ مباين والاعم من وجه
والمباين لا يجوز الاستناد بهما ولا ينفع الممثل ابطالهما والاستناد بهما السائل
والمساوى والاخص مطلقا يجوز الاستناد بهما لكن لا ينفع الممثل ابطال
بل ابطال المساوى والاعم مطلقا فليجوز الاستناد به لكن ينفع الممثل ابطاله

ابطاله لو استغذ به السائل واعلم ان الممنوع لو كان مقدمة دليل المعدل فللمعدل

وضيف افرى للتخلص منه وهذا اثبات المدعى بدين افرى وذا الفحام من وجه فاحرف

فصل وعند اثبات المعلول مدعا او مقدمته بدليل او با بطلان السند للسائل

الذي يثبت شيئا من مقدمات الدليل او الابطال ما لم يكن بديهية جلية فاذا منحه

السائل يأتي المعلن فيه تفصيل السابق **فصل** منع السائل مقدمة دليل المعلن

فلا يضر المعلن وذلك اذا ذكر المانع سدا ليشتم الاعتراف بدعوى المعلن

كما اذا قال المؤمن العالم حادث لانه متغير واشتت الصوى بانه لا يتخلع عن الحركة

والسكوت فقال الفيلسوف لانهم عدم خلقه عنهما لم لا يجوز ان يخلو عنهما

ثاني آية حدوده فهذا السند فيه اعتراف بحديث العالم **فصل** لو اطلب السائل

الدليل المدعى الفبر الممدل او مقدمة دليل المدعى قبل ان يستدل المعلن بثلث

المقدمة فذا يستمي غضبا لان الاستدلال منصب المعلم وقد خصص السامع اخصاف

انه مسجوع يجب على المعلن ان يحسم عنه والمحققون قالوا انه غير مسجوع ومن

قال انه مسموع يقول ان للسائم ان يقول ان اردت منهم السند مما ذكرته في

سورة البطل والاستدلال في جواب السؤال الثاني في التوضيح

في حكم بفساد مقدمه مفسنة ان يورد اعنه اضنه عليها على سبيل المنه لا على

سبل الابطال السلا يقول الحظ انهم خصص فحينما في العناية الشبه

لفص في حرفه استدلال السامع على بطلان ما صرح منه فالملفوظة ليست

فصلا في انزال الدعوى بدليل بعد استدلال المعلن عليه وليس منه الدعوى

هذا الاستدلال عليه صلى الله عليه وسلم وكذا النقض اسم بفضلائه انما هو المراد به ليس

من المنع انما يصح علمها يمكن الاستدلال عليهم والدليل لا يمكن الاستدلال عليهم

كس من مقدمتهم والدم لا يستحق الامقدمة واحدة وهنالك من يستحق المعافاة

قوله الذي ذكر على سبيل
القطع واما
الذي ذكر على سبيل
الجواز فلا يمنع منه
اذا جواز لا يرفع الجواز
وبما قلنا ان منع صحة
المنع صحيح لان المانع
ادعى صحة منع ضمنا
فاعرف ان لا يمنع
المعلل وكذا منع السند
الذي ذكر على سبيل القطع
صحيح لكنه لا يمنع المعلل
واما السند الذي ذكرنا
سبيل الجواز فلا يمنع منه
قوله وكذا لا يمنع منع صحة
السند لانه ينعى ان
منه ما يصح لان المانع
لما ذكر السند فكانه
ادعى صلاحية سنده
للسندية والدعوى
الضمنية يصح منه لكن
هذه المنع لا يمنع المعلل
قوله وكذا ابطال صلاحية
السند منه لا يعمومه
كان قال السائل لا عمومه
ليس بان ان لم لا يجوز
ان يجوز جوازا فقال
المعلل صلاحية السند
للسندية بينما باطل
لانه اعم من نفي الم
وهذا ليس بابطال
لفات السند اذ لو
كانه ابطال لفاته
لنفع المعلل هنا
لان ابطال السند الاعم
ينفع المعلل
قوله فانه فيه على
صحة الجواز
السائل فحاشا كنت

وإما كان بطريق نبوت المظفر
وإما كان بطريق النبوة
وإما كان بطريق النبوة
وإما كان بطريق النبوة

استلزم ان يكون له وجود في ذاته لا في غيره
فان قيل قد يقال ان وجوده في ذاته لا ينافي
وجوده في غيره بل هو وجود واحد
فان قيل قد يقال ان وجوده في ذاته لا ينافي
وجوده في غيره بل هو وجود واحد
فان قيل قد يقال ان وجوده في ذاته لا ينافي
وجوده في غيره بل هو وجود واحد

قوله من مدعى وجهنا نظرنا في هذه المسألة
ان يقال ان مستلزم للوجود في ذاته
وكان ثابتاً في مدعى وجهنا في قوله
الموجب في الصوري ويقول ان اريد
ان مستلزم للوجود في ذاته او في غيره
فلا يتم الصوري وان اريد المطلق
فلا يتم الصوري وان اريد المطلق
قوله وهذا وجهنا في قوله من مدعى
عن السائل ان مدعى وجهنا في قوله
من مدعى وجهنا في قوله من مدعى
منها او مدعى وجهنا في قوله من مدعى
الجميع فعلى الاول يستلزم المطلق
على واحد من مقدماته وان كان مدعى
السائل قد ادعى استلزامه بالاضافة
المقدمة الاخرى يستلزمه بالاضافة
وعلى الثاني يستلزم المطلق على
منها وعلى الثالث يستلزم المطلق
كل واحد من مقدماته وان كان مدعى
منها على ثبوت المجموع في صحتها
وهذا خلاصة ما قلناه ابو الفتح
وتقرر الثالث ان هذا دليل
ثبت مقدماته وكل دليل هنا
ثابت فثبت مدعى قولنا
في صحتها المجموع باعتبار الدليل
شكنا واحداً وصحة اعتبارية

2 مع الجريان مستند بان للوصف المذكور مدخل في العلية وقد بطل السائل
هذا السند باثبات ان لا مدخل لذلك الوصف في العلية مثله قال الشافعي رحمه الله
لا يصح بيع الغائب لانه مبيع مجهول الصفة فناقضناه بانه جار في تزويج امرأة
غائبة لانها مجهول الصفة مع انه صحيح فقد حذفنا قيد المبيع **فصل** لا ينقض البطلان
وغيره بالاشتمال على التطويل او الاستدراك او الحفاء الى غير ذلك مما يزيل حسمه
فلا يصح لاحد من المناظرين ان يقول للافراق ما ذكرته بطلان المنع الذي
اوردته بما ذكرته من العبارة يصح ادائه باحصى منها وانما لا يصح ذلك النقض
لان وجود الطريق الرابع لا يوجب بطلان المرجوع وانما يصح الاعتراض به
على حسن العبارة ويسمى هذا الاعتراض تعيين الطريق وهو ليس من ادب
المناظرين وههنا استثناء وهو كون التعريف اخفى من الموصف بطله
كما عرفت **فصل** قد ينقض العبارة ومعناه دعوى بطلانها مستلماً
بمخالفتها لقانونه اللفظي او الصرفي او الخوفاً وقد يجاب عنه بمنع في الفقه مستنداً
بمذهب من هذا اهل العربية يصح عليه تلك العبارة وقد اشترط ان
ناقض العبارة مستدل ومعناه ان الاعتراض على العبارة بمخالفتها القانون
العربي لا يصح على طريق المنع لكن هذا النقض لا ينفع المعلن عند منع المسان
مدعى او مقدمة دليل بل هو انتقال منه الى بحث اخر فنقطه وبالحكمة ان
النقض اربعة نقض التعريف ونقض التقسيم ونقض الدليل ونقض العبارة
واما طلب الدليل على المدعى او المقدمة فلا يسمى نقضاً مطلقاً بل نقضاً تفصيلاً
فصل اعلم ان المركب الناقص اذا كان قيداً للفضية فلا تصديق معنى
فيه وعليه المنع كان تقول هذا انسان رومي فليس ان يمنع رومية فقط
فان اثبت رومية بدليل فلا سائل ان يمنع مقومة ذلك الدليل او يعارضه

فان قيل قد يقال ان وجوده في ذاته لا ينافي
وجوده في غيره بل هو وجود واحد
فان قيل قد يقال ان وجوده في ذاته لا ينافي
وجوده في غيره بل هو وجود واحد
فان قيل قد يقال ان وجوده في ذاته لا ينافي
وجوده في غيره بل هو وجود واحد

قوله من مدعى وجهنا نظرنا في هذه المسألة
ان يقال ان مستلزم للوجود في ذاته
وكان ثابتاً في مدعى وجهنا في قوله
الموجب في الصوري ويقول ان اريد
ان مستلزم للوجود في ذاته او في غيره
فلا يتم الصوري وان اريد المطلق
فلا يتم الصوري وان اريد المطلق
قوله وهذا وجهنا في قوله من مدعى
عن السائل ان مدعى وجهنا في قوله
من مدعى وجهنا في قوله من مدعى
منها او مدعى وجهنا في قوله من مدعى
الجميع فعلى الاول يستلزم المطلق
على واحد من مقدماته وان كان مدعى
السائل قد ادعى استلزامه بالاضافة
المقدمة الاخرى يستلزمه بالاضافة
وعلى الثاني يستلزم المطلق على
منها وعلى الثالث يستلزم المطلق
كل واحد من مقدماته وان كان مدعى
منها على ثبوت المجموع في صحتها
وهذا خلاصة ما قلناه ابو الفتح
وتقرر الثالث ان هذا دليل
ثبت مقدماته وكل دليل هنا
ثابت فثبت مدعى قولنا
في صحتها المجموع باعتبار الدليل
شكنا واحداً وصحة اعتبارية

2 مع الجريان مستند بان للوصف المذكور مدخل في العلية وقد بطل السائل
هذا السند باثبات ان لا مدخل لذلك الوصف في العلية مثله قال الشافعي رحمه الله
لا يصح بيع الغائب لانه مبيع مجهول الصفة فناقضناه بانه جار في تزويج امرأة
غائبة لانها مجهول الصفة مع انه صحيح فقد حذفنا قيد المبيع **فصل** لا ينقض البطلان
وغيره بالاشتمال على التطويل او الاستدراك او الحفاء الى غير ذلك مما يزيل حسمه
فلا يصح لاحد من المناظرين ان يقول للافراق ما ذكرته بطلان المنع الذي
اوردته بما ذكرته من العبارة يصح ادائه باحصى منها وانما لا يصح ذلك النقض
لان وجود الطريق الرابع لا يوجب بطلان المرجوع وانما يصح الاعتراض به
على حسن العبارة ويسمى هذا الاعتراض تعيين الطريق وهو ليس من ادب
المناظرين وههنا استثناء وهو كون التعريف اخفى من الموصف بطله
كما عرفت **فصل** قد ينقض العبارة ومعناه دعوى بطلانها مستلماً
بمخالفتها لقانونه اللفظي او الصرفي او الخوفاً وقد يجاب عنه بمنع في الفقه مستنداً
بمذهب من هذا اهل العربية يصح عليه تلك العبارة وقد اشترط ان
ناقض العبارة مستدل ومعناه ان الاعتراض على العبارة بمخالفتها القانون
العربي لا يصح على طريق المنع لكن هذا النقض لا ينفع المعلن عند منع المسان
مدعى او مقدمة دليل بل هو انتقال منه الى بحث اخر فنقطه وبالحكمة ان
النقض اربعة نقض التعريف ونقض التقسيم ونقض الدليل ونقض العبارة
واما طلب الدليل على المدعى او المقدمة فلا يسمى نقضاً مطلقاً بل نقضاً تفصيلاً
فصل اعلم ان المركب الناقص اذا كان قيداً للفضية فلا تصديق معنى
فيه وعليه المنع كان تقول هذا انسان رومي فليس ان يمنع رومية فقط
فان اثبت رومية بدليل فلا سائل ان يمنع مقومة ذلك الدليل او يعارضه

او ينقضه والمتفطن لا يخفى عليه ذلك واذا لم يكن قيد للفتنة كانه قال احد اعلامه
او خمسة عشر فلا يعترض عليه شيئا الا بخالفه ذلك للفظ القانون الوتر اذا خالفه
فصل واذا اجاب المعلق عن اعتراض السائل بجواب مبني على ما سلمه السائل
بان بنيت ما منعه السائل بدليل مشتمل على مقدمة سلمة عند السائل مع علم
المعلق بان الذي سلمه باطل فذا جواب الزام جدي لا تحقيقي وليس الغرض منه
اظهار الحق بل الزام الخصم فقط وكذا اثباته بمغالطة مع علمه بانه مغالطة
فلا ينبغي للمعلق ذلك الجواب الا اذا كان الخصم متعنتا اي طالبا لزيادة المعلق
لا طالبا لاثبات الحق والجواب التحقيقي هو الجواب الذي بناه المعلق على ما
علم حقيقة لكن السائل اذا سكت في محصل الزام وان منع ما سلمه
من قبل فله ذلك اذ لا يدعي التردد بعدم الجزم ما لم يكن مسلمة بديهيا جليا
ولذا قيل ان المانع لا مذهب له **فصل** ثم لنشرح في بيان المناظرة على
تقدير النقل ان كنت فاقلا فان لم تلزم صحة المنقول فلا يرد عليك الا طلب
تصحيح النقل وهذا معنى منع النقل فلك ان ثبت نقلك باحضار كتابك
مثلا وان التزمت صحة وذا لا يتصور في المفرد والانشاء فردد عليك
الدخات السابقة الا ان يجيب اليمان به ومن الزام صحة حكمه عليه
بانه صحيح او نقوية مفا لك به **خاتمة** ثم ان البحث بين المعلق والسائل
اما ان ينتهي الى عجز المعلق عن دفع اعتراض السائل او الى عجز السائل
عن الاعتراض على جواب المعلق اذ لا يمكن جريان البحث الى غير النهاية
وعجز المعلق يسمى في اللفظ افحام وعجز السائل الزاما ويقال افحام السائل
المعلق ويقال المعلق مفحم والسائل ملزم بفتح الحاء والزام فاضافة الافحام
الى المعلق اضافة المصدر الى مفعوله وكذا الزام السائل **ثم** ان السؤال قد يكون

قوله وكذا اثباته بمغالطة
اقول وكذا معارضة السائل
ونقضه بمغالطة مع علمه بانها
مغالطة سؤال جدي لا محصل
هذا المدافعة لا سكات الخصم
لا اظهار الحق
قوله في اي حين اثبت المعلق ما منعه
السائل بدليل مشتمل على مقدمة
سلمة عند السائل
قوله وذا لا يتصور في المفرد
الصحة المطابقة للواقع
قوله الا ان يجيب اليمان به
وهو قول الشيخ وفقر السائل
فلا يرد على مضمونه اعتراض
لكن يرد على ما بيده مقالك

قد يكون بمعنى الاعتراض فذا سؤال المناظرين وقد يكون بمعنى الاستفسار عن معنى
اللفظ او عن وجه التركيب او عن تفصيل الحمل وهذا ليس داخل في المناظرة
والكشف مشحون به ولا بأس بذلك عند خفاء المسؤول عنه **فصل**
اعلم ان حاصل منع مقدمة الدليل ونقضه ابقاء دعوى المعلق بله دليل
وليس حاصل نقضه ابطال دعوى المعلق اذ الدليل ملزم للدعوى ولا يلزم
من ابطال الملزم ابطال اللازم اذ يجوز ان يكون له ملزم اخر جواز عموم
اللازم فيجوز ان يكون للمدعي دليل اخر وكذا حاصل المعارضة المساقطة
اعني ان يسقط ويبطل دليل المعارض دليل المعلق وبالعكس اذ الدليل الصحيح
لا يدل على خلاف مدلوله فيبقى مدعي المعلق فاقوى الاعتراضات ابطال
المدعي الغير المدلل بدليل وان سمي لك غصبا واسلمها المنع اذ لا يجب له
سند ولا دليل ومن اراد الاستقصاء في فن المناظرة فعليه برأينا
المعمولة لتقرير التوازيين المناظرة وعلى المستفيدين احسن ارشادهم
عن احدهما ان يستفروا الى ولوالدي ويدعوا لنا بالجنة والنعم الباقية
ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله واحمد لله الذي بعزته وجلاله نعم الصالحين
سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
واحمد رب العالمين

قوله وكذا اثباته بمغالطة
قوله في اي حين اثبت المعلق ما منعه
السائل بدليل مشتمل على مقدمة
سلمة عند السائل
قوله وذا لا يتصور في المفرد
الصحة المطابقة للواقع
قوله الا ان يجيب اليمان به
وهو قول الشيخ وفقر السائل
فلا يرد على مضمونه اعتراض
لكن يرد على ما بيده مقالك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد وسلام على عباده الذين اصطفى **قوله** فيقول الباس الفقير محمد
المعنى المدحوسا جفلا زاده اكرمه الله بالعبادة لما الف الرسالة الوليد
في المناظرة وعلقت على اطراف الرسالة حواشي جمعت تلك الحواشي مع زيادة ما
عسى ان يدرسه من دروس الرسالة وارجم من اسنه لطايبهما اليهم وابركة
قوله وانما الشدة في وجوبه كفاية فمن قال بوجوب معرفة مجادلات الفرق
على الكفاية يقول بهذا لان هذا الفن يعرف به كيفية المجادلة **قوله** ليظهر الحق
اضرار عن الجدول فانه المدافعة لا سكاة الخضم ومعناه ان كلامه المجاديين
يقصد حفظه مقالا سوادا كان حقا او باطلا ويريد هدم مقال خصمه سواء كان
حقا او باطلا **قوله** وفيه المناظرة الفن بمعنى العلم وايضا فتمامه فيل
يرمى الاهد فاسم الفن هو المناظرة وباجملة المناظرة يطلق في الورد على
معنيين احدهما صفة المناظرين والآخر العلم المخصوص المعروف هنا
قوله ثلثة ابواب ان قلت الواجب اربعة ابواب قلت المركب الناقص
ان كان قيما للفضية فمن تصديق معنى وان لم يكن قيما فلا يجري فيه المناظرة
كالمرور والانتشاء **قوله** ومعناه ان يبطله ان قلت هذا المعنى
غير جامع لعدم شموله ابطاله لعدم كونه اجليا في المعارف وسياتي بيانه قلت
ذلك نادر الوقوع والمقصود هنا ذكر الصور المشتهرة **قوله** غير جامع لافراد
المعرف رفع الإيجاب الكلي وكذا غير مانع عن اغنياء **قوله** بل فقط افردوا

قوله صواب قال في المناظرة
الحاشية واحدة حواشي
المرتب وهي حواشي
فاطلة في الحاشية
كتب في الحاشية
مس

قوله احدهما صفة
المناظرين وهذا
المعروف في هذه الرسالة
سابقا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد وسلام على عباده الذين اصطفى

وذا كثر تعريف الغنظف بالاسد وهذا تعريف بالمرادف والاسد واضح الدلالة على الحيوان
المقدس بالنسبة الى السامع بخلاف الغنظف فانه لغة نادرة في الحيوان المقدس
قوله سعدان بنبت فان سعدان ليس بمرادف للنبت بل نوع مخصوص منه لكنه اخفى لا
على معناه وهو النوع المخصوص من النبت فاريد التبيين في الجملة فيقول بنبت اي نوع
من النبت بحال التنوين في نبت للتنوين تأمل **قوله** مفضل يعم المسدس والربع
مثلا لكنه يخرج الدائرة وهي سطح احاط به خط واحد مستدير والمثلث سطح احاط
به خطوط ثلثة ويسمى كل خط منه ضلع **قوله** بيان الافراد المشهورة كتعريف
الحيوان بماله عضو فانه يخرج من حيوان على وجه البحر ليس بشي من العضو
قوله فكانت قلت عكس المذكور اي كانت قلت المعروف غير صادق عليه والتعريف
صادق عليه **قوله** فاعرف اشارة الى تفصيل التحريم وهو ان صاحب التعريف
ان منع صدق المعروف فتحريمه ان يريد منه معنى لا يصدق عليه وان منع
عدم صدق التعريف فتحريمه ان يريد منه معنى يصدق وان منع عكس المذكور
فالتحريم ما ذكرنا وباجملة ان الاعتراض مبني على المعنى المتبادر من المعروف
والتعريف واجواب بالتحريم صرفهما الى معنى غير متبادر **قوله** مستلزم
للدور او التسي يعنى مثلا اذ قد يستلزم محالا اخر كسبب الشئ عن نفسه
واجتماع النقيضين او ارتفاعهما **قوله** النفس بكون الفاء
والحراد من النواحر اشارة الى البحر وقد يطلق على البحر والمراد
هنا الاول **قوله** لكن هذا اي كونه ناقض التعريف مستلزا **قوله** فهو بمعنى
طلب الدليل اي سوادا كان على مقدمة الدليل او على المدعى وهذا التعميم
مجاز في استعمال لفظ المنع اذ لفظ المنع في عرفهم موضوع لطلب الدليل
على مقدمة الدليل وسياتي تفصيل هذا **قوله** وهو اما تفهم الكل والكل

قوله صواب قال في المناظرة
الحاشية واحدة حواشي
المرتب وهي حواشي
فاطلة في الحاشية
كتب في الحاشية
مس

يحمل على كل واحد من جزئياته فيقال الانسان حيوان والفرس حيوان ولا يصح الكل على
واحد من اجزائه المتخالفه في الماهية فلا يقال العمل مجرب ولا يقال الشوبند
مجرب **قول** وما تقسم الكل الى جزئه ان قلت قولنا زيد اما قائم او قاعد
من اتي قبيل هو قلت ان اردنا بذلك القول انك والتدو في انه قائم او قاعد
في ذلك فذلك ليس بتقسيم وان اردنا انه لا يخرج حاد عن القيام والقعود
فتارة يقوم وتارة يقعد فذلك تقسيم الكل الى جزئياته والتقدير زيد اما زيد
قائم او زيد قاعد وحاصل تقسيم هيئته الى القيام والقعود

بوصايتك اشافي سي ولدي لك اطرافه

نخبر اولم يفي بشئ محله قيد اولم يدر

ملاحظه ابد اخوان اضطرابه

واقع اولم سوه ايجوت

والسلام



